



مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية
Mohammed Bin Rashid
Al Maktoum Global Initiatives

كلية محمد بن راشد
للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID
SCHOOL OF GOVERNMENT



روايتنا: حاضرها وماضيها

تحولات العلوم الاجتماعية الإماراتية في عصر العولمة

ورقة عمل

شكر وعرفان:

تم إعداد هذه الورقة في برنامج النوع الاجتماعي والسياسات العامة في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.

بقلم:

غالية جرجاني، باحث مشارك سابق

سارة الشاعر باحث مشارك

* تم عرض أسماء المؤلفتين بالترتيب الأبجدي وقد تعاونتا في إعداد هذه الورقة.

© كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

نشرت الورقة عام 2015 من قبل كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

برج المؤتمرات، الطابق 13، ص.ب. 72229، دبي، الإمارات العربية المتحدة، www.mbrsg.ae.

الملخص التنفيذي

تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى أن تعتمد اقتصاد المعرفة وتبرز مكانتها في الساحة العالمية للمعرفة. لكنها تصر أيضاً على الحفاظ على هويتها المحلية مما يتطلب من الدولة إيلاء أهمية خاصة للبحوث في العلوم الاجتماعية الهادفة إلى توثيق وفهم الحياة اليومية للمواطنين وكيفية تأثرها بالتغيرات المحيطة بها محلياً وإقليمياً ودولياً. ويمكن ذكر أسباب ثلاثة تبرر ذلك: أولاً، تُكسب العلوم الاجتماعية المواطنين فهماً أفضل لهويتهم الوطنية فيتعرفوا على تاريخهم وهويتهم وصراعاتهم وثانياً تسمح للمواطنين بالوصول إلى المعارف العالمية والمحلية وثالثاً، تساعد الدولة على تعزيز مصالحها عالمياً وصقل الخطاب المحيط عنها.

وعليه، تنتظر هذه الورقة في التحديات والفرص المصاحبة لبحوث العلوم الاجتماعية في الدولة استناداً إلى استبيان رأي أجري بين شهري يوليو وسبتمبر 2014 وطال أكثر من ثلاثين أستاذاً في ست من أهم جامعات الدولة إضافة إلى مقابلات مع زملاء وأكاديميين في المجال.

حدد البحث عدداً من التحديات الهامة التي تعيق الإنتاج البحثي في الدولة إضافة إلى نقاط قوة تشكل فرصاً هامة لتطوير قدرات البحث في العلوم الاجتماعية وزيادة الإنتاج فيها. وهي على الشكل التالي:

التحديات

- تركز الجامعات على المهنية والمعرفة العملية التي يسهل تسويقها مما يؤدي إلى إضفاء الطابع التجاري على المعرفة فيجد من دور الجامعة كمساحة للحوار ودفع المصلحة العامة قدماً.
- تقلل الثقافة الجامعية في الدولة من قيمة البحوث في العلوم الاجتماعية مقارنة مع مجالات أخرى.
- يتعين على الأكاديميين التعامل مع إجراءات روتينية وبيروقراطية مفرطة تفرضها المؤسسات البحثية والأكاديمية.
- تقتصر الجامعات والمؤسسات البحثية على الموارد الأكاديمية لدعم مشاريع ومبادرات البحث.
- هناك نقص كبير في الموارد البشرية لدعم مبادرات البحث المحلية والإنتاج المحلي للمعرفة.
- يتخذ المجتمع موقفاً من العلوم الاجتماعية وينظر إليها بطريقة تردع الطلاب عن الاهتمام بالبحث أو امتحان مجالات البحوث في العلوم الاجتماعية.
- أدى عدم اعتماد المواد التعليمية العربية والإماراتية في المناهج الأساسية إلى إحداث شرخ مع القضايا والسياقات المحلية الهامة.

الفرص

- تتمتع الجامعات ببنى تحتية قوية ومستقرة ومجهزة بأحدث التكنولوجيات وهي على قدم وساق مع المؤسسات التعليمية في العالم المتطور.
- يشدد الاستقرار المالي على استقرار المؤسسات الأكاديمية والبحثية ويوفر التمويل المستمر لمبادرات ومشاريع بحثية ذات علاقة بمواضيع الساعة تأتي في وقتها المناسب.
- ثمة عدد من المؤسسات الحكومية والبحثية المستقلة التي تدعم البحث والابتكار ولا تنفك تزداد مثل هذه المؤسسات في الدولة.
- تم إدخال إصلاحات على التعليم الابتدائي والثانوي لإعداد التلاميذ بشكل أفضل للتعليم العالي.
- يتم تحديث مناهج التعليم العالي بشكل مستمر للحفاظ على أعلى المعايير التنافسية.
- تتعاون المؤسسات البحثية مع قطاع التخصص لوضع مشاريع بحثية أكثر علاقة بقطاع الأعمال فتحدث تأثيراً أكبر.
- تتمتع دولة الإمارات ببنى تحتية متطورة لتقنية المعلومات تضاهي بعض أكثر الدول تقدماً في مجال التكنولوجيا.

تم النظر في التحديات والفرص في سياق التوجهات الإقليمية والعالمية في القطاع الأكاديمي وأبرزها العولمة وانتشار الرأسمالية النيو ليبرالية. وتتطلب الورقة من هذه النقطة لدراسة موقف العالم العربي وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة في سياسات المعرفة العالمية. وتطرح الورقة أسئلة هامة لمعرفة كيف يتأثر البحث في العلوم الاجتماعية وإنتاج المعرفة في الدولة بسياسات المعرفة العالمية هذه وكيف تؤثر العولمة والنقص في البحوث في العلوم الاجتماعية على قدراتنا في تحديد مصيرنا وسرد روايتنا الخاصة والاستفادة من المعرفة العالمية بما يعود بالمنفعة على التنمية الاجتماعية.

تقسّم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام مختلفة: أولاً، تحديد سياق العلوم الاجتماعية في العالم العربي برمته وتحديد التحديات التي تحدوها وثانياً النظر في إنتاج العلوم الاجتماعية في الدولة وأخيراً، نعرض مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الهيئات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية في الدولة.

مقدمة

"مأساة العرب"، عنوان عدد "ذا إكونوميست" الصادر في الخامس من يوليو عام 2014 . عرض غلاف هذه المجلة النافذة في عددها حول وضع العالم العربي صورة لشاب عربي من رحلات ويلفريد ثيسيجر في الربع الخالي بين عامي 1945 و1950. والصورة التي وزعت وبيعت وقُرئت في مكاتب وشوارع المدن من حول العالم هي الصورة نفسها التي كانت على غلاف كتاب ثيسيجر بعنوان الرمال العربية عندما صدر عام 1959 و الذي أعيد إصداره عام 1984 و2007. وفي عام 2014، كانت هذه الصورة نفسها التي يختارها المستكشف الأوروبي والمستعمر السابق لوصف العالم العربي للقراء العالميين.

وانتشر مقال ذا إكونوميست والصورة المصاحبة لهذا العدد على الإنترنت. وأدى ذلك إلى نقاش واسع النطاق حول مضمونه بين القراء من حول العالم ومن بينهم قراء الشرق الأوسط. وإذا ما أجرينا بحثاً سريعاً على غوغل لوجدنا أن القراء البريطان والأمريكيين والأستراليين يتأملون في انحطاطنا الحضاري فيما وجه العرب انتقادات لاذعة لهذا المقال ولكنها لم تجد مستجيباً لها – مما يدفعنا للتأمل في الفروق في القدرة على صقل الآراء العالمية. فساهم الإنترنت مع العولمة وانتشار اللغة الإنجليزية في توليد وضع نجد فيه أن المؤسسات ووسائل الإعلام الغربية أصبحت تسيطر على كيفية تفكير العالم بمأساة العرب أكثر من العرب أنفسهم.

وانطلاقاً من العولمة والسياسات المعرفية العالمية تبدأ الورقة بالتأمل في قدرة العرب على إنتاج روايتهم الخاصة ونقل هذه الأصوات إلى الخطاب العالمي عتاً. وعليه، حري بنا أن نعرّف العولمة ونسأل ما علاقتها بالإنتاج المعرفي وما علاقة الإنتاج المعرفي برواية العالم العربي وما مدى أهمية ذلك.

سوف نبدأ ببعض التعريفات الهامة للعولمة التي نعالجها باعتبارها عملية اقتصادية وسياسية واجتماعية.

"تشير العولمة أكثر ما تشير إليه إلى العملية الديناميكية ومتعددة الأبعاد للدمج الاقتصادي حيث تأخذ الموارد الوطنية بعداً دولياً أكبر في حين تصبح الاقتصاديات الوطنية أكثر ترابطاً". (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2005، ص. 11)

"تمثل العولمة فوز الاقتصاد العالمي الرأسمالي الذي ارتبط بتقسيم عالمي للعمالة" (واليرشتاين، 1979، ص. 46)

"تشير العولمة بشكل عام إلى العملية التي تسمح بتحديد السلطة في التشكيل الاجتماعي العالمي والتعبير عنها من خلال الشبكات العالمية بدلاً من الدول على الأراضي الوطنية" (طوماس وولكين، 1997، ص. 6)

"تعرض عملية العولمة صورتين متوازيتين للثقافة. تشير الصورة الأولى إلى اتساع ثقافة معينة باتجاه الخارج باتجاه العالم وصولاً إلى أقصى حدودها. في حين تصبح ثقافات لا متجانسة أكثر دمجاً في ثقافة مسيطرة تنتشر في العالم برمته. وتشير الصورة الثانية إلى ضغط الثقافات. فباتت الأمور التي كانت منفصلة في السابق تقترب من بعضها لتتصل ببعضها وتتجاوز". (فيثيرستون، 1995، ص. 6-7)

تحثنا التعريفات سابقة الذكر على التفكير في العولمة ببعدها الاقتصادي على أنها تسهل نقل السلع ورأس المال والعمالة عاملياً وببعدها السياسي على أنها توفر قنوات مختلفة في الشبكات العالمية لتوزيع السلطات وأخيراً ببعدها الثقافي على أنها تنقل الصور والمعلومات بشكل آني وفي مساحات مضغوطة ما يولد ثقافة عالمية متجانسة. نتيجة لذلك، تنتقل المعرفة بحرية وبسرعة فيستهلكها عدد متزايد من الأشخاص، وتنتج الدول نحو اقتصاديات المعرفة لتتخطى أكثر في الأنظمة والهياكل العالمية، فتتأثر المؤسسات والأفراد المكلفين بإنتاج المعرفة بالممارسات والمؤسسات العالمية. هكذا تصقل المعرفة على ضوء الأجندات والأنظمة العالمية وتنظم على أساس قواعد وأيديولوجيات مسيطرة. يستهلك الجمهور ومنتجو المعرفة على حد سواء المعرفة من جميع أرجاء العالم وينشروا معرفتهم ما وراء حدود دولهم وقطاع أعمالهم. وفي ظل الظروف

الحالية، نجد ارتباطاً وثيقاً بين العمليات الاقتصادية والسياسية والثقافية للعولمة و إنتاج المعرفة وممارسة السلطة من خلال صنع المعاني.

ويمكن بشكل عام أن نصف عملية إنتاج المعرفة الخاصة بنا أو بالآخرين على أنها عملية سرد روايتهم لأنها تروي قصص الماضي والحاضر وإمكانات المستقبل للأشخاص وعرض ذلك على جمهور معين تحقيقاً لغرض ما. ولا شك أن عملية السرد هذه تؤدي إلى عواقب هائلة لأنها تشارك في صناعة الخطاب الذي يخضع لتنظيم هياكل السلطة ويتأثر بها عالمياً ومحلياً. وكما قال ماكدونيل "يختلف الخطاب باختلاف نوع المؤسسات والممارسات الاجتماعية التي يظهر فيها وباختلاف مواقف المتحدثين والمتلقين" (ماكدونيل، 1986، مقتبس في ميلز، 1997). وبالتالي فإن الخطاب والسرد يؤثر ويتأثر بطريقة فهم المواضيع مثل المجتمعات والدول العربية. علاوة على ذلك، يمكن الخطاب أن ينظم الوقائع والهويات والمستقبل البديل (ميلز، 1997).

في النظام العالمي الجديد، يعتبر أرجون أبادوراي أن القدرة على تخيل الوقائع الاجتماعية (العمل الأساسي للإنتاج المعرفي) وكتابتها هو ما يحدد التمثيل. ولذلك يبقى الخطر بالنسبة إلى كل يقع على هامش الخطاب العالمي في السيطرة على الخيال (أبادوراي، 2001). نقر في هذه الورقة أن إنتاج المعرفة العالمي ينطوي على ديناميكيات قوة متضمنة فيه وأن هناك علاقات قوة بين مجتمعات البحث العالمية حيث تغطي الأيديولوجيات والأطر والسرد الأوروبي المسيطر على الأصوات الأخرى التي تبقى مهمشة.

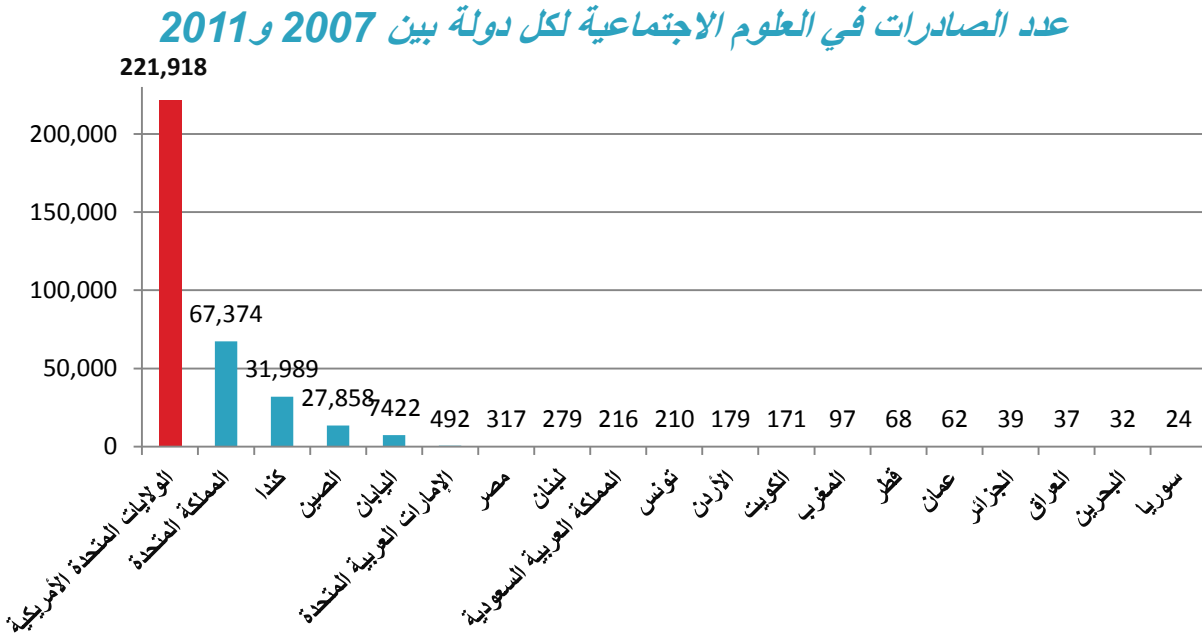
وأطلقت هذه الورقة عملية استكشافية حيث يتم حث المؤسسات الأكاديمية والبحثية العربية والإماراتية بالتساؤل أين يقع العالم العربي في سياسات المعرفة العالمية وما معنى علاقات القوة للمنطقة وكيف تؤثر العولمة على قدرات تحديد الذات وسرد روايتنا وما هي الطريقة الأمثل للاستفادة من المعرفة العالمية بما يعود بالمنفعة على التنمية الاجتماعية لجميع مواطني العالم العربي وكيف نشرّع المعرفة والأصوات من خارج القطاع الأكاديمي وكيف نتواصل مع مجتمع المعرفة العالمي على مستوى الند بالند.

تهدف هذه الورقة إلى تحديد مكانة بحوث العلوم الاجتماعية الإماراتية على الساحة الدولية وعرض التحديات التي تحدد البحوث في العلوم الاجتماعية في الدولة وتسلط الضوء على الفرص التحسين والتقدم ومناقشة العواقب والفوائد من إنتاج العلوم الاجتماعية لتحقيق الأهداف الوطنية للدولة وهويتها الثقافية والنمو الاقتصادي. وتقسم الورقة إلى ثلاثة أقسام هي أولاً تحديد سياق إنتاج العلوم الاجتماعية في العالم العربي بشكل عام والتحديات التي تحدها وثانياً النظر في إنتاج العلوم الاجتماعية في الدولة وأخيراً عرض مجموعة من التوصيات موجهة إلى الهيئات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية في الدولة.

العلوم الاجتماعية العربية: السياق والخلفية

اعتباراً من سبعينيات القرن الماضي، ارتفع عدد المؤسسات الأكاديمية والبحثية في العالم العربي بشكل كبير (جمال 2006). وقامت الحكومات في دول الخليج بشكل خاص باستثمارات كبرى في بناء البنى التحتية الأكاديمية ومؤسسات التعليم العالي المعاصرة تتضمن "بناء حرم جامعي ومبانٍ وتوسيع مخابر تقنية المعلومات وجهود تنويع الأساتذة الذين يتم استخدامهم وتعزيز برنامج تبادل الأساتذة" (التركي، 2013، ص. 246). مؤخراً، شجعت الاضطرابات السياسية في المنطقة على الالتزام المدني على مستويات كثيرة مما أثار اهتمام الشباب والأجيال الأكبر سناً في بحوث العلوم الاجتماعية (التركي، 2013).

رغم الاستثمار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البحث والمجال الأكاديمي، يتضح أن العالم العربي وعند مقارنته مع النظراء العالميين لديه مستوى إنتاجية وتمويل منخفض للبحوث. وتشير الإجراءات الصادرة عن المنظمات الدولية مثل اليونسكو إلى أن إجمالي بحوث العلوم الاجتماعية الصادرة في الدول العربية بين عامي 2007 و2011 تصل إلى 1% من إنتاج الولايات المتحدة و3% من إنتاج المملكة المتحدة و29% من إنتاج اليابان (انظر الرسم رقم 1).



الشكل رقم 1 – المصدر: تقرير العلوم الاجتماعية الصادر عن اليونسكو (2010)

تشير هذه الأرقام المنخفضة إلى صعوبتين أساسيتين تواجه إنتاج العلوم الاجتماعية في العالم العربي. أولاً لا يزال العالم العربي يعاني من عدد من التحديات تعيق إنتاج العلوم الاجتماعية. وفي حين تختلف حدة هذه التحديات في كل دولة عربية بحسب خلفيتها الاجتماعية والاقتصادية ومستوى الثراء فيها إلا أن العديد من هذه المشاكل متكررة في كل الدول.

ثانياً، طريقة قياس الإنتاج البحثي في العالم العربي والتحفيز عليه بحد ذاته يشكل مشكلة ولا يعكس أو يُقر بالوضع الحقيقي لإنتاج العلوم الاجتماعية في المنطقة. فأنظمة القياس الحالية تركز على مجلات مراجعة النظراء التي تنشر في المراكز

الأكاديمية في العالم والتي تتواجد بأغليتها في الشمال وبالكاد تأخذ بعين الاعتبار المجالات والصادرات المحلية والإقليمية والعربية. ويُقاس إنتاج العلوم الاجتماعية في المنطقة على أساس معايير تأخذ الجامعات الغربية والأوروبية والأمريكية مرجعاً لها وتقارن العالم العربي معها. وبذلك، يتم تحفيز الأخصائيين العرب في العلوم الاجتماعية على إنتاج بحوث تدرج ضمن أجندات المجالات الدولية ويُقاس على أساس مؤشرات أداء لا علاقة لها بالمنطقة. ولا يأتي ذلك من فراغ، بل يعكس التوجهات العالمية في الأكاديمية والبحث.

التوجهات العالمية في المؤسسات الأكاديمية

عالمياً، يرثي الباحثون والأكاديميون ما أسماه بيروواي (2011) "أزمة الجامعة" والتي يُقال إنها تبرز "في كل مكان تقريباً". ويتحسّر بيروواي كسواه في المؤسسات الأكاديمية العالمية على تراجع موقع الجامعة كمراقب ومشارك "داخل المجتمع وخارجه" (بيروواي، 2001، ص. 1). وأصبحت المؤسسات الأكاديمية اليوم تخضع إلى الضغوط الدولية الناجمة عن العولمة والراسمالية النيو ليبرالية.

ترتبت على العولمة آثار متعددة الأبعاد على التعليم والبحث في العلوم الاجتماعية. بشكل عام، تتعلق هذه العوامل بالقوى الاقتصادية وقوى السوق والثقافة المؤسسية والإدارية ووضع الأنظمة والتدخل. ونرى أن هذه الآثار تتداخل وتتقاطع فيما بينها وتغذي بعضها البعض.

لا شك إن النظرة الفردانية النيو ليبرالية للتعليم التي تعتبر التعليم طريقة للتنافس في سوق العمل وزيادة القدرة الشرائية تشدد على التعليم كأداة تدريب تمكن إنتاج كوادرات المستقبل للقطاع الخاص وكطريقة لتحقيق الغايات التجارية الفردية. وهكذا يتم دفع دور الجامعة كمساحة لصون المصلحة العامة من خلال إنتاج المعرفة والمناظرات والمناقشات العامة وتوسيع المهارات المعرفية لتصل إلى المرتبة الثانية إن لم تكن المرتبة الثالثة. وفي هذا الإطار، تصبح المعرفة سلعة يمكن تسويقها ويخضع فيها الإنتاج والاستهلاك والتداول إلى قوى السوق (ألمان، 2001؛ أبادوراي، 2006؛ بودين وإبستين، 2006؛ بروواي، 2011؛ ليفين، 2001، 2008).

نتيجة لذلك، حولت الأيديولوجيات النيوليبرالية الجامعات ومراكز البحث إلى أشبه بالشركات (بودين وإبستين، 2006؛ بروواي، 2011؛ ليفين، 2001). بشكل خاص، أدت أيديولوجيات مثل "النقابوية" والأفضلية للمصلحة الشخصية واستبعاد المصلحة العامة إلى أساليب إدارة تنظر إلى الأكاديميين والباحثين كأنهم موظفون وتعرضهم إلى أعلى درجات التدقيق والتقييم (بودين وإبستين، 2006؛ ليفين، 2001). وفي هذا السياق، يتم التعامل مع الطلاب على أنهم مستهلكين وينظر إلى الجامعات على أنها أعمال تركز على الأداء والإنتاجية. ويسيطر المدراء على سلوكيات الموظفين ويوجهونها لخدمة الربحية المؤسسية أو تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية. وتصبح الحياة الاجتماعية والمهنية للأكاديميين عرضة لأعلى مستويات الضبط تحقيقاً لأرباح المؤسسة. "فإن النظر إلى الجامعة كمكان يسهّل عمل الأكاديميين بدلاً من توظيفهم أصبح من بقايا الممارسة الأيديولوجية" (بودين وإبستين، 2006، ص. 227).

سياسياً، تسارعت وتيرة التنافسية الدولية بين الدول بسبب المؤشرات والترتيبات الدولية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة ما دفع بالسياسات الحكومية لأن تركز التعليم على التنافسية الدولية وأهداف اقتصاد المعرفة (بيروواي، 2001؛ لوك، 2001). ولتعزيز الربحية من إنتاج المعرفة في اقتصاد المعرفة قدر المستطاع، يتعين على الدول أن تسيطر على ما يعتبر معرفة قيمة وممارسة حقوق الملكية على هذه المعرفة (بودين وإبستين، 2006). ودفع تدخل الدولة بالجامعات إلى التركيز على مخرجات السوق ونمو الأعمال والتدريب المهني وإطفاء الطابع التجاري على التعليم. وبحسب بوروواي، فإن الأنظمة التي تقرضها الدولة لا تحاول "إدخال الجامعة في السوق بل جعلها أكثر فعالية وإنتاجية وإخضاعها لمساءلة أكبر بطرق مباشرة" (بوروواي، 2011، ص. 2). وعليه، فإن الجامعات باتت مطالبة بإنتاج خطط قيمة بمخرجات قابلة للقياس ومؤشرات أداء "تجعل البحث يقتصر على النشر، وإحالة الصادرات إلى

المجلات للحكم عليها والحكم على المجلات بحسب أثرها". (بورووي، 2011، ص. 2). وبحسب بورووي قد أدى ذلك إلى تشوهات متوازية ما دفع بالأكاديميين إلى "التلاعب بالنظام" و"تشويه المخرجات". (بورووي، 2011، ص. 2).

ولعبت الدول دوراً فعالاً في عولمة التعليم لأنها تعتمد على المعايير الدولية للشهادات والاعتماد لإكسابها شرعية في حين تمتثل إلى خطاب المقارنة المرجعية لكي ينظر إليها على أنها تنافسية عالمياً. تم توحيد هذه المؤشرات وتجاهل السياقات المحلية مما يسهل إمكانية التلاعب بها وانتهاكها.

وتتزامن مسائل القياس والتوحيد هذه مع عدد من التحديات في بيئات البحث العربي ومؤسسات البحث والقدرات البحثية العربية التي سوف نصلها في القسم التالي.

التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية العربية

على مستوى بيئة البحث، تؤدي قلة التمويل والشبكات الأكاديمية والجمعيات الضعيفة والسياسات والأنظمة الوطنية غير الفعالة وتأثيرات الرأس مالية الليبرالية العالمية إضافة إلى الثقافات الأكاديمية والقيم الاجتماعية إلى خلق بيئة لا تشجع على الإنتاج البحثي. على مستوى المؤسسات البحثية، تعيق البيروقراطية الجامعية ومقاييس الأداء المؤسسي والموارد الأكاديمية وضعف ظروف العمل إنتاجية الباحثين. أخيراً، على مستوى البحث، يفتقر الأفراد إلى القدرات ونشهد هروب المواهب وسيطرة الباحثين الغربيين وكلها مسائل تؤدي إلى تفاقم المشكلات القائمة حالياً.

التحديات في بيئة البحث

السياسات والأنظمة الوطنية: أدت الأنظمة السياسية القائمة التي توافقت مع عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة إلى الإفراط في تنظيم البحث والعمل الأكاديمي. ويتم ربط البحث بمؤسسات مركزية تنظم وتوجه البحث في العلوم الاجتماعية مما يحد بدوره من نمو مجتمعات البحث المستقلة ويرسم حدود تقيّد مواضيع وأساليب البحث (أرفانيتيس و غايار، 1992، مقتبس في حنفي، 2013). وتتطلب القدرة على النشر والحصول على الموافقات والتمويل من الباحثين تطوير مشاريع بحث تهدي الحكومات وتروج لأجندات الحكومة (أتوركي، 2013؛ حنفي، 2011؛ نصر وحجار، 1997؛ راشد وكرايساتي، 2000). إضافة إلى ذلك، يمتنع الأكاديميون عن إشراك المجتمع في مشاريع بحوثهم لتفادي التشكيك بسمعتهم وصرامة بحثهم (حنفي، 2011).

التأثيرات الرأسمالية الليبرالية العالمية: لا شك أن العولمة وقوة السوق النيوليبرالية الرأسمالية المصاحبة لها أثرت بشكل كبير على مشهد التعليم في المنطقة بطرق إيجابية، ولكن أيضاً كان مضاداً للإنتاج المعرفي. قد مهدت العولمة إلى عدد من مؤسسات التعليم العالي النخبوية مثل الجامعة الأمريكية في دبي والشارقة وبيروت والقاهرة وفروع تابعة مثل جامعة نيويورك في أبوظبي وإنسياد ومدينة قطر التعليمية قامت بتنويع وإثراء العرض الأكاديمي في العالم العربي في آن واحد. وقد استحدثت مثل هذه المؤسسات فسحة صغيرة للباحثين العرب للمشاركة في العمل الأكاديمي العالمي لكن هذا النفاذ متاح فقط لقلّة قليلة من المحظوظين مما يوسع الهوة التي تفصلهم عن الأغلبية التي تتواجد خارج هذا الملعب تماماً (حنفي، 2011).

كما أن العولمة ونزع الأنظمة عن التعليم العالي أدت إلى تحويل التعليم إلى سلعة وإلى ما يصفه أبادوراي (2006) بأنه "سوق الشهادات" حيث نشهد ظهوراً مكثفاً للمؤسسات ذات الجودة المنخفضة المتعطشة إلى الأرباح التي توزع شهادات من دون معنى سعيّاً إلى الربح المادي (أبودوراي، 2006). والواقع أن مثل مؤسسات التدريب هذه التي تصبح أكثر نفاذاً بسبب قوى السوق لا تولد مفكرين نقديين يتمتعون بالمهارات والأدوات التحليلية القوية الضرورية للنجاح في المجال الأكاديمي والإسهام بشكل فعال في البحث وإنتاج المعرفة في المنطقة. وما يزيد الطين بلّة، هو أن الأزمة المالية العالمية وتخفيض

الموازنة جعلاً للتعليم والبحث خاضعين لأنواع مختلفة من العملاء أكانوا من الحكومات أو الشركات ما أدى إلى التركيز على اختصاصات أكثر ربحية في العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال.

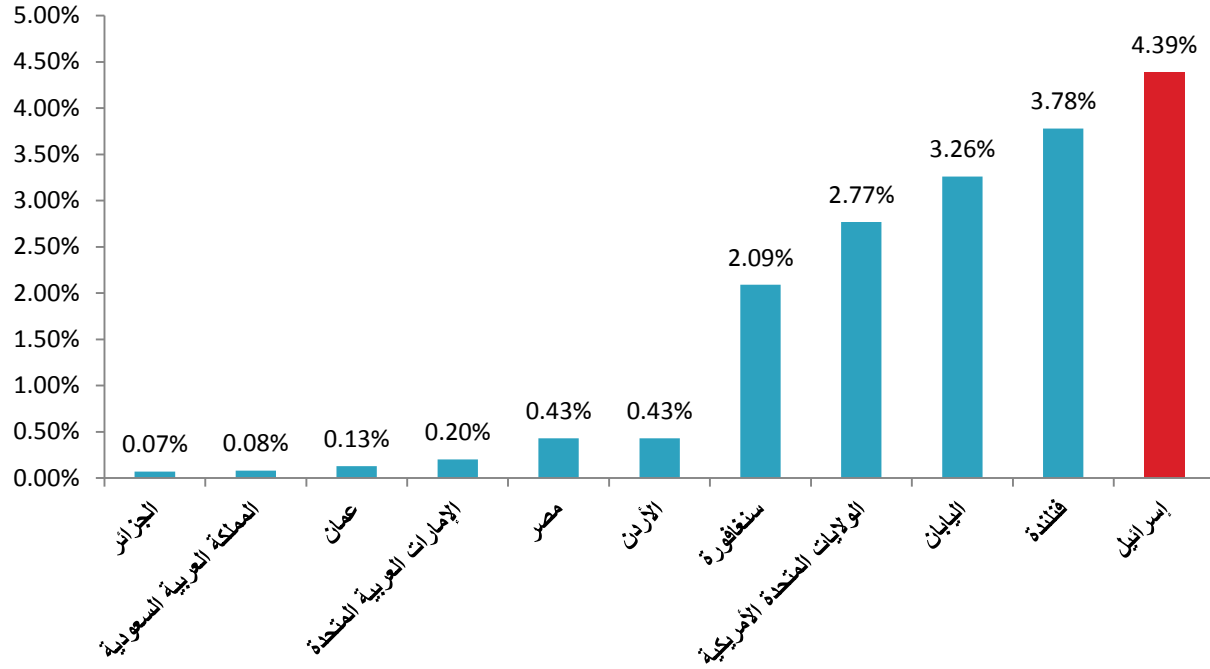
الثقافات الأكاديمية والقيم الاجتماعية: أدت الأقساط على الاختصاصات القابلة للتسويق والتوظيف في العلوم وإدارة الأعمال إلى استثمار غير متكافئ في البحوث بغرض الربح وإلى تراجع المنح الأكاديمية مما قلل بشكل خاص من قيمة العلوم الاجتماعية (التركي، 2013؛ بيروواي، 2011). وتخسر العلوم الاجتماعية في المنطقة من قيمتها أكثر بسبب الثقافة التي تربطها بغياب الصرامة والاعتبار. في العديد من الدول العربية، تفرض العلامات في الامتحانات مجال التخصص على الطلاب، وتتطلب العلوم علامات أعلى في امتحان القبول من الدرجات المطلوبة للعلوم الاجتماعية التي يتم ربطها في الأذهان العامة بمكانة اجتماعية أرفع (جمال، 2006).

الشبكات والجمعيات الأكاديمية: تبقى الجمعيات الأكاديمية العربية والشبكات في المنطقة ضعيفة أكانت من الجامعات المحلية أم من الجامعات الأجنبية. وتبقى الجامعات المحلية مهمشة من الشبكات العالمية بسبب اللغة ومواضيع البحث والنقص في الإصدارات في مجالات معترف بها دولياً والنقص في الموارد وعدم النفاذ إلى الدائرة الأكاديمية النخبوية. أما الجامعات الأجنبية التي تشارك في الخطاب والمحافل الدولية فهي غالباً ما تكون غير مرتبطة بأولويات واهتمامات البحث المحلي للأسباب نفسها أي اللغة والحاجة إلى تكييف بحثهم للامتثال إلى المعايير الدولية والتوجهات الأكاديمية (حنفي، 2011). ونتيجة لذلك، فإن مجموعة صغيرة جداً من الأكاديميين "النخبويين" في المنطقة يشاركون في الخطاب العالمي والمؤتمرات الدولية وتبقى المجالات المتاحة أمام آخرين مثل الباحثين الشباب للمشاركة محدودة جداً (نصر وحجار، 1997).

ويشمل غياب التعاون بين الجامعات المحلية والأجنبية أنواعاً أخرى من المؤسسات التي تعمل في البحث، مثل المؤسسات البحثية والهيئات الحكومية وهيئات المجتمع المدني. في ما يتعلق بمواضيع البحث، فإن المؤسسات التي تعمل في مجال العلوم الاجتماعية الاحترافية النقدية لا تتفاعل مع تلك التي تقوم ببحوث عملية موجهة على السياسات. ورغم أن التوجهات العالمية تميل إلى العلوم الاجتماعية متعددة التخصصات، لا نرى أي عمل جامع للتخصصات في العالم العربي.

التمويل: تعاني العلوم الاجتماعية في العالم العربي من غياب التمويل، حتى الدول العربية الأكثر ثراءً تنفق أقل من 1% من إجمالي الناتج المحلي على البحث والتطوير (انظر الشكل رقم 2). إلا أن الحكومات لا تزال أهم مصدر تمويل للبحوث في العلوم الاجتماعية في العالم العربي. في الكثير من الدول العربية، لا يزال هناك هوة بين الميزانية المخصصة للبحث والمبالغ التي تنفق فعلياً عليها. علاوة على ذلك، عندما تواجه الدول صعوبات مالية نرى أن أكبر سياسة تكشف تطبق على ميزانية البحث (هندوسا، 2003). وفي الكثير من الدول التي يعتمد فيها الباحثون على الهيئات المانحة للحصول على التمويل، تتأثر أجندات البحث التي يتم صقلها للتماشي مع أولويات وأطر عمل الجهة المانحة. وتؤثر مصادر التمويل بشكل كبير على أهداف البحث ومخرجاته وجودته لأن الباحثين في نهاية المطاف ينصاعون إما لأولويات الحكومة أو الجهات المانحة فيبقى المجال محدوداً أمام البحث المستقل بهدف إنتاج المعرفة.

نفقات البحث والتطوير لكل دولة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي



الشكل رقم 2 – المصدر: تقرير العلوم الاجتماعية الصادر عن اليونسكو (2013)
المصدر: المؤتمر السنوي الأول للباحثين الإماراتيين من تنظيم للمجلس الوطني الاتحادي (2014)

التحديات المؤسسية

البيروقراطية الجامعية: إن الجامعات العربية تزخر بالبيروقراطية وتعرض الأساتذة والباحثين إلى الإجراءات الروتينية المفرطة مثل عمليات موافقة طويلة وثقيلة وكم كبير من الأعمال الورقية والتقارير وهيئات حوكمة غير فعالة وغير كفوة وهذا يعرقل الإنتاج البحثي ويؤدي إلى تراجع المخرجات بشكل كبير.

مقاييس الأداء المؤسسي: بشكل عام، في أرجاء العالم العربي، هناك التزام ضعيف لإخضاع المؤسسات والبرامج الأكاديمية إلى تقييم منتظم وقياس أداء على يد هيئات معتمدة كما أن معايير تقييم الأساتذة والطلاب تبقى ضعيفة (النجار، مقتبس في التركي، 2013). أما على مستوى العلوم الاجتماعية فأقل ما يُقال هو أن المعلومات عن الهياكل والوظائف والبحث والمخرجات غائبة مما يجعل تقييم الفعالية غير دقيق وغير موثوق به (راشد وكرايساتي، 2000). ويؤدي ذلك إلى عدم معرفة المعايير التي تعتمدها المؤسسات الأكاديمية العربية بعملها وما هي نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص فيها بهدف تعزيز عملها.

وتواجه المؤسسات الأكاديمية العربية معضلة قياسها على أساس المعايير الدولية المعتمدة من قبل النصف الشمالي للكرة الأرضية. وتبقى معايير القياس هذه خاصة بطرق عمل المراكز الأكاديمية الغربية التي غالباً ما تكون بعيدة كل البعد عن السياقات والوقائع المحلية والأولويات الإقليمية. وبالتالي يتضرر الباحثون العرب من هذا الوضع ويسعون جاهدين إلى صقل

عملهم ليتناسب مع ما ينظر إليه على أنه أطر عمل ونظريات وأفكار عالمية مقبولة على حساب النظر في القضايا المحلية الهامة (حنفي، 2011). وبالتالي فإن بيئة العمل لا تتيح مجالاً كبيراً لتوليد المناظرات الأكاديمية على المستوى المحلي؛ حيث أطر العمل والنظريات والأفكار العامة الغربية لا تتعرض للانتقادات؛ وينظر إلى البحث الأكاديمي والصادرات باللغة العربية على أنها أقل جودة (ألتبش، 2013؛ حنفي، 2011؛ جمال، 2006).

الموارد الأكاديمية: تعاني الجامعات العربية من غياب الموارد المناسبة التي تعتبر أساسية في توفير بيئة بحث أكاديمي صحية. وتعتبر المكتبات الفقيرة وعدم النفاذ إلى قواعد بيانات المجالات العالمية الدولية من بين أكبر العقبات التي تعيق البحوث في المنطقة. كما أنه ليس هناك نفاذ إلى البيانات الدقيقة مع نقص عام في الاتحادات والشبكات والتعاونيات لتبادل الموارد الأكاديمية. أيضاً، في أغلبية الأوقات، هناك غياب للهياكل والأنظمة المؤسسية التي يتم نشر البحوث الأكاديمية من خلالها (ألتبش، 2013؛ مك غلينون، 2006؛ نصر وحجار، 1997).

ظروف العمل: يعاني البحث في الجامعات العربية من غياب المحفزات بسبب ظروف العمل بشكل عام التي يتعين على الأساتذة الجامعيين العمل في ظلها. فهم يعانون من أعباء تعليم كبيرة مع القليل من الوقت للالتزام بمشاريع البحث ويتفاهم الوضع بسبب عبء العمل الورقي وعمليات الموافقة التي تردع الأكاديميين عن إنتاج البحوث. وما يزيد الطين بلاءً، أماكن العمل المكتظة وغياب الموظفين الإداريين الداعمين لهم والنفاذ المحدود للموارد الأكاديمية وغياب مرافق الكمبيوتر. ويدفع الدخل المنخفض في المنطقة الأساتذة إلى القيام بأعمال استشارية وإضافية وغيرها من النشاطات المدرة للدخل مما يقلص إلى حد كبير الوقت المتاح للبحث الأكاديمي (ألتبش، 2013؛ جمال، 2006؛ نصر وحجار، 1997؛ شامي، 1989).

التحديات المتعلقة بالقدرات

القدرات: تشكل قدرات الباحثين إحدى أكبر التحديات أمام الإنتاج المعرفي في المنطقة. فأنظمة التعليم المحلية تلجأ إلى منهجيات وأطر عمل بالية وتشجع الحفظ عن ظهر قلب بدلاً من التفكير النقدي. ويبقى التعليم يكرر نفسه ويعتبر التدريب في النظريات ضعيفاً وغالباً ما تغيب الفلسفة عن المناهج الدراسية. وكتب التركي في منهجية الجامعات العربية، "يبدو أن "المنهجية التقليدية" للباحثين من ذوي التدريب الضيق تروج لاحترام العلمية المبالغ فيها. وتتجاهل هذه المقاربة البعد النوعي للعلاقات والمؤسسات الاجتماعية وغالباً ما تؤدي إلى إحصائيات وأرقام تدعم نتائج واستنتاجات مهلهلة". (التركي، 2013، ص. 244). اعتبر راشد وكرايساتي (2000) أن هذه المنهجية تؤدي إلى نتائج مشكوك فيها وتشوبها عيوب مما "يقلص أو يدمر ثقة المستخدمين في براعة البحوث العربية" (ص. 129).

لا شك أن الزيادة السريعة لعدد مؤسسات التعليم العالي في المنطقة من بين العوامل المساهمة في نقص القدرات هذا. وبما أن عدد المؤسسات يزداد بوتيرة كبيرة، هناك صعوبة في توظيف أساتذة مؤهلين والاحتفاظ بهم ونتيجة لذلك تقدّم الجامعات برامج دكتوراه قصيرة لطلاب يفتقدون إلى التدريب المناسب والذين مع الوقت سوف ينتقلون إلى التعليم في هذه الجامعات (راشد وكرايساتي، 2000).

هروب المواهب: خاصة بالنظر في هروب المواهب داخل الأكاديميين في العلوم الاجتماعية، يمكن تحديد شكلين. أولاً، الأشخاص الذين يغادرون وظائف بيروقراطية في القطاع الأكاديمي لقاء رواتب زهيدة ليقبلوا وظائف أكثر ربحية في القطاع الخاص والأعمال الاستشارية. رغم أن هؤلاء الأشخاص المتخرجين من جامعات في الخارج أو جامعات أجنبية في المنطقة مؤهلين لإعداد جيل الباحثين الشباب المستقبليين وتعزيز الإنتاج المعرفي في الجامعات العربية إلا أن جهودهم موجهة أكثر نحو مشاريع بحث قصيرة الأمد لعملاء في قطاع الشركات. وأدى هروب المواهب هذا إلى إبعاد الجامعة عن دورها الأساسي وهو إنتاج المعرفة لأجل المعرفة.

ثانياً، شاعت ظاهرة "هروب الأدمغة" العربية الكلاسيكية في المنطقة. والواقع إن العوامل التي تدفع الشباب العربي إلى مغادرة بلادهم للدراسة والعمل في الخارج عديدة ومن بينها انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي والبطالة والرواتب المخفضة والهوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق وغلاء المعيشة والاحترام في مكان العمل (أبو نصرة، 2013؛

شعبان، 2009؛ حسن، 2007؛ سواحل، 2004). في العلوم الاجتماعية، فإن غياب فرص البحث النسبي وغياب جامعات البحث ذات المستوى المرتفع والتقليل من أهمية البحث والتطوير في الحكومات العربية (زحلان، 1980) وغياب الاستثمار في البحث (سواحل، 2004) كلها عوامل تساهم في هروب المواهب. وهكذا يتم فقدان رأس المال البشري والفكري ومعه الأفكار والاكتشافات المحتملة (الوزير، 2014) وتعاني المؤسسات الأكاديمية العربية بشكل كبير كونها مواقع إنتاج معرفي.

سيطرة الباحثين الغربيين: يسيطر الباحثون في المؤسسات الغربية على حقل العلوم الاجتماعية. ينتج الباحثون في الجامعات الحكومية أو الجامعات الأجنبية في العالم العربي نسبة بحوث عن المنطقة أقل بكثير من نظرائهم الغربيين. ولا تصبح المعرفة المنتجة محلياً جزءاً من الخطاب العالمي حول المنطقة. وتؤدي هذه الديناميكية إلى افتقار الإنتاج المعرفي الذي يجذب في التجارب والسياقات المحلية ويدعم سيطرة الفكر وإطار العمل الغربيين.

ملخص: التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية العربية

تحديات في بيئة البحث

الأنظمة والسياسات الوطنية: يعاني العالم العربي من إفراط في الأنظمة المطبقة على البحث والأكاديميا حيث يتم ربط البحث بمؤسسات مركزية تحدّ من نمو البحث المستقل.

تأثيرات رأسمالية ليبرالية عالمية: أدت العولمة ونزع الأنظمة على التعليم العالي إلى تحويل التعليم إلى سلعة وإلى ظهور مفرط لمؤسسات ذات جودة رديئة تبغي الربح لا تولد المفكرين النقادين الضروريين للمساهمة بشكل كبير في البحث وإنتاج المعرفة في المنطقة.

الثقافات الأكاديمية والقيم الاجتماعية: أدت العولمة والتأثيرات الرأسمالية النيوليبرالية إلى استثمار لا متماثل في البحوث بغرض الربح. وتسود ثقافة في المنطقة تربط العلوم الاجتماعية بغياب الصرامة والاعتبار مما يقلل من قيمتها أكثر.

الاتحادات والشبكات الأكاديمية: إن الاتحادات الأكاديمية العربية والشبكات الإقليمية أكانت بين الجامعات العامة المحلية أم الجامعات الأجنبية الخاصة ضعيفة ونرى أن مجموعة صغيرة من الأكاديميين "النخبويين" فقط يشاركون في الخطاب والمؤتمرات الدولية.

التمويل: تعاني العلوم الاجتماعية في العالم العربي من غياب التمويل حيث حتى أكثر الدول العربية ثراءً تنفق أقل من 1% من إجمالي الناتج المحلي على البحث والتطوير.

التحديات في المؤسسات البحثية

البيروقراطية الجامعية: تعاني الجامعات العربية من بيروقراطية وإجراءات روتينية مثل عمليات موافقة طويلة وثقيلة ومعاملات ورقية وتقارير كثيفة وهيئات حوكمة غير فعالة وغير كفوة.

قياس الأداء المؤسسي: إن مقاييس الأداء والتقييم في العالم العربي برمته ضعيفة. وغالباً يتم قياس المؤسسات الأكاديمية العربية على أساس معايير دولية اعتمدها شمال الكرة الأرضية وهي بعيدة كل البعد عن السياقات المحلية.

الموارد الأكاديمية: تعاني الجامعات في العالم العربي من فقدانها للموارد المناسبة ومن المكتبات الفقيرة والنفاد المحدود إلى الدوريات والبيانات وغياب الشبكات وتبادل الموارد.

ظروف العمل: يعمل الأساتذة في ظروف عمل تتطوي على أعباء تعليمية ثقيلة ومعاملات ورقية مفرطة وبيروقراطية وأماكن عمل مزدحمة وموظفي دعم محددين وقلة النفاذ إلى الموارد والرواتب البخسة.

تحديات البحوث الفردية

القدرات: تستخدم أنظمة التعليم المحلية منهجيات وأطر بالية تشجع الحفظ عن ظهر قلب بدلاً من التفكير النقدي. فلا يزال يعتمد التعليم على التكرار وويبقى التدريب على النظريات ضعيفاً وغالباً ما تغيب الفلسفة عن المناهج.

هروب المواهب: يغادر الأفراد الوظائف البيروقراطية لقاء رواتب زهيدة في القطاع الأكاديمي للعمل في القطاع الخاص والاستشارات الأكثر ربحية. وهناك عدد من الأسباب التي تدفع آخرين للدراسة والعمل في الخارج منها انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي والبطالة والرواتب الزهيدة والهوة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل وغلاء المعيشة والاحترام في مكان العمل.

سيطرة الباحثين الغربيين: يسيطر الباحثون الغربيون والعرب الذين درسوا في الغرب على حقل العلوم الاجتماعية في القطاع الأكاديمي. وينتج الباحثون في الجامعات العامة أو الجامعات الأجنبية في المنطقة بحثاً أقل بكثير عن العالم العربي.

المشهد العام: تأثير الإنتاج العلمي على تحديد الذات والمواطن المطلع والتنمية في العالم العربي

الواقع إن السياقات الاستعمارية التي تطورت فيها العلوم الاجتماعية أدت إلى إنتاج واضطرابات واكتساب غير متساو للمعرفة في المناطق المختلفة. وتتفاقم هذه الاختلافات في الإنتاج المعرفي بسبب العولمة والتأثيرات الرأسمالية النيوليبرالية. وينطوي الإنتاج المعرفي العالمي على سياسات متضمنة فيه وفي السياق العالمي الحالي، تحدد المؤسسات والدول الغربية أجندات ومعايير وأولويات البحث وبالتالي هي على الأرجح من يحصد منافع الإنتاج المعرفي المعولم. ومع تنافس الدول على الساحة العالمية لتتحول إلى اقتصاديات معرفة مزدهرة وموثوق بها، تحولت المعرفة إلى سلعة وأصبحت المنتج الأساسي لتلك الدول. وتصبح النشاطات المعرفية والجامعات طريقة إنتاج في حين يعتبر الباحثون والأكاديميون وغيرهم من العاملين في المعرفة عمالاً في هذا النظام. وعليه، فالسيطرة على ما يعتبر أجندات وأولويات المعرفة وأطر العمل النظرية المناسبة يمكن أن توجه الإنتاج المعرفي باتجاه أهداف ومرافق تتناسب أكثر مع أنواع معينة من منتجي المعرفة وأولوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. علاوة على ذلك، مع خروج الهويات والحس بالمكان عن حدود الأرض، فكل من يتمتع بسيطرة أكبر على إنتاج المعرفة والتواصل لديه فرصة أكبر في صقل الهويات وأنماط عالمية للفهم وخلق المعنى.

والواقع إن المعرفة المنتجة عن العالم العربي والتي توجه أوليات التنمية والسياسات وفهم الهويات والذات والوعي الجماعي منتجة بشكل غير متكافئ في الغرب أو على يد غربيين. ولا يزال صوت ونظرات وخبرات الذين يعيشون في المنطقة عرضة للمراقبين الخارجيين الذين لديهم مراجع أجنبية ويحافظون على علاقة غير متساوية مع مواضيع دراستهم.

وإذا ما اتفقنا أن الخطاب أكان عالمياً أم محلياً يحدد معالم نظرتنا للواقع كما يحدد هوياتنا فإن استبعاد الأصوات العربية عن الخطاب العالمي يشوه رؤيتنا للواقع. فسيطرة مراكز البحث العالمية (التي تعقد فيها المؤتمرات وحيث يتم تمويل البحث ونشر مجلات مراجعة النظراء) على أجندات البحث تؤدي حكماً إلى انحراف البحث في العالم المتطور باتجاه مواضيع لا تشكل بالضرورة أولويات محلية. والأهم أن ذلك يؤدي إلى إخلال التوازن في الخطاب نفسه. ورغم أن الخطاب لا يوجد بعزلة عن غيره، وهو في حوار دائم مع خطابات أخرى، إلا أن عدم مشاركة وإشراك الباحثين العرب غير النخبويين في مجتمعات البحث العالمية يولد سرداً مهيمناً لا يسمح بإجراء خيارات عمّا يشكل "الحقيقة".

ويترتب على انعدام التوازن في النظرات في الخطاب العالمي أثراً تعليمياً. فالطلاب النخبويون من الجامعات الناطقة بالإنجليزية وحدهم لديهم نفاذ إلى موارد كافية وهم قادرين على استخدامها بالشكل المناسب. أما كل من لا يتأهل للتعليم في

الخطاب العالمي والمحلي يحدد معالم نظرتنا للواقع كما يحدد هوياتنا فإن استبعاد الأصوات العربية عن الخطاب العالمي يشوه رؤيتنا للواقع. فسيطرة مراكز البحث العالمية (التي تعقد فيها المؤتمرات وحيث يتم تمويل البحث ونشر مجلات مراجعة النظراء) على أجندات البحث تؤدي حكماً إلى انحراف البحث في العالم المتطور باتجاه مواضيع لا تشكل بالضرورة أولويات محلية.

القطاع الخاص والجامعات الأجنبية أو غير قادر على تحمل تكلفته يحصل على تدريب ضعيف في البحث ويعاني من عدم التكافؤ بسبب ندرة وراءة البحث العربي المحلي وإهمال الأساتذة في الجامعات المحلية للنظريات وأطر العمل. بالنسبة للآخرين الذين يبقى التعليم الجامعي بعيد المنال لهم، تشكل البحوث والإنتاج المعرفي لغزاً يُعتبر حكر على النخبة. ويترجم عدم المساواة في الطبقة الاجتماعية والوضع الاجتماعي والتعليم إلى تفاوت في القدرة على إنتاج المعرفة. وفي

عالمنا سريع التغيير باتجاه اقتصاديات المعرفة، تصبح مثل هذه المهارات حيوية للبقاء الاقتصادي وبالتالي تتحول عدم المساواة في القدرات إلى فروق في قدرات كسب العيش ويؤدي ذلك إلى إعادة توليد عدم المساواة الاجتماعية الحالية.

يسعى الشباب العرب إلى إصلاح الهياكل والمؤسسات الاجتماعية غير المتساوية ويضطلعون بالمزيد من المسؤوليات المدنية وهذا ضروري للعملية التعليمية كما أن المعرفة والمعلومات التي يستهلكونها تتغذى من الأيديولوجيا العالمية والسرديات والسياقات والتجارب العملية على حد سواء. وتتطلب المواطنة المطلعة والمسؤولة فهماً للمبادئ العالمية التي تحكمنا ولكن أيضاً لتجارب الآخرين الذين يشاركون سياقنا وتاريخنا. ولا شك إن المهارات التحليلية والقدرة على فهم وصقل القوى من حولنا حيوية لجمهور قادر على تحديد ذاته وقيادة دوله ليوصلوها إلى الازدهار. ومن دون إنتاج معرفي محلي يشجع مشاركة كل فئات المجتمع فلا شك أن الخطر ليس فقط في إمكانية استئراق الخطاب بل أيضاً غياب التأميل والانتقاد والتعريف الذاتي.

إذا كانت العولمة الدافع الأقوى في أيامنا هذه وهي تتخذ طابعاً نيوليبرالياً وتستند إلى رأسمالية السوق الحرة والاستهلاكية الفردانية التي لا تصون المصلحة العامة فيتعين إيجاد قوة مضادة لإحلال توازن في الأكاديمية العربية وذلك للتعويض عن هذا الوضع الذي أصبح شائعاً. يتعين على الأكاديمية العربية وفي تفاعلها مع الشعب العربي السعي إلى معاداة منطق الهيمنة المسيطر للعولمة النيوليبرالية لإبراز الروايات المتنوعة للمواطن العربي وإظهار هيناته ونقل صوته.

العولمة والبحث في دولة الإمارات العربية المتحدة

أثرت العولمة على دولة الإمارات العربية المتحدة سياسياً واقتصادياً وثقافياً. وباعتبارها دولة حديثة العهد، عملت الإمارات على أن تصبح فاعلاً عالمياً فعالاً في اقتصاد العالم والتقدم على العالم المتطور من خلال سياسات ومبادرات حكومية تهدف إلى بناء قطاعات خدمية وتجارية واسعة النطاق تستفيد من الموقع الفريد للدولة كونها مركزاً تجارياً. وأطلقت الدولة مؤخراً خطة لإنجاز اقتصاد معرفي خدمتي بحلول عام 2021 وعكست ذلك في رؤية الإمارات 2021. والواقع أن هذا الظهور على الساحة الدولية المترافق مع خطط الدولة الطموحة للمستقبل دفعتها إلى التركيز على التنافسية الدولية وعلى تعزيز المؤسسات والسياسات لرفع الإنتاجية. وتضمنت المبادرات الحكومية تنمية وتحديث الخدمة العامة وبناء البنى التحتية وإطلاق مشاريع استراتيجية تتمحور حول السياحة والإعلام إضافة إلى المشاريع الكبرى.

الواقع إن مشروع الحداثة للدولة ومساعدتها لتكون فاعلاً في اقتصاد المعرفة العالمي وأن تكون دولة حديثة تحافظ على هويتها المحلية يتطلب من الدولة إيلاء أهمية خاصة للبحث والتوثيق.

تتطلب مشاريع الإمارات الطموحة ببناء مراكز حضرية حديثة تضاهي نظيراتها العالمية استقطاب العمالة الأجنبية من أرجاء العالم والمنطقة العربية. وهو ما غيّر بشكل جذري التركيبة السكانية للدولة وأدى إلى خلل فيها فالمواطنون يشكلون أقل من 20% من السكان. وأدت التغيرات الديموغرافية والتنمية السريعة والمواجهة غير المسبوقة بالعولمة إلى الحاجة إلى الحفاظ على الهوية الوطنية والتراث والتاريخ وإبرازها بشكل كبير. وشاعت الخطابات والمناظرات المحيطة بالهوية الوطنية. وغالباً ما تقوم ذا ناشونال، صحيفة إماراتية محلية، بنشر مقالات بقلم شخصيات إماراتية بارزة تتحسر على الهوية الوطنية والفقدان الوشيك للغة العربية واللكنة الإماراتية.

الواقع إن مشروع الحداثة للدولة ومساعدتها لتكون فاعلاً في اقتصاد المعرفة العالمي وأن تكون دولة حديثة تحافظ على هويتها المحلية يتطلب من الدولة إيلاء أهمية خاصة للبحث والتوثيق وفهم الحياة اليومية للمواطنين والوافدين في الدولة إضافة إلى الفروقات في التجارب بين الشرائع المختلف من المجتمع الإماراتي.

البحث في دولة الإمارات العربية المتحدة

تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من التحديات أمام إنتاج المعرفة التي يواجهها العالم العربي بدرجات مختلفة بسبب مسارها التاريخي ولقائها مع العولمة اللذين كانا فريدين. وفي حين أن دولة الإمارات تتشارك مع الدول المجاورة في الخليج التاريخ نفسه، إلا أن السياق فيها يبقى مختلفاً إلى حد بعيد عن سائر العالم العربي. وخلافاً لدول المشرق العربي وشمال إفريقيا، خاضت الدولة تجربة الاستعمار لفترة وجيزة وهي دولة حديثة العهد نسبياً. وعليه فإن المؤسسات التعليمية والثقافية وغيرها من المؤسسات في الدولة ناشئة. وهذا يعني أيضاً أن التوثيق المحلي للتاريخ وطرق العيش والتطوير المُدني وأنماط النزوح والبحوث حول وقع العولمة والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة تبقى جديدة ونادرة.

وفي حين أن الدولة بذلت الكثير من الجهود لدعم البحث، فالسبب الأساسي في ذلك كان اقتصادياً. فقد وضعت الدولة السياسات وأنشأت المؤسسات لدعم انتقال الدولة بعداً عن ثرواتها الطبيعية وبتجاه اقتصاد يرتكز على المعرفة والابتكار.

وتركز البلاغة الوطنية أكثر ما تركز على الهدف الأسمى لبناء اقتصاد المعرفة من خلال التعليم والابتكار والبحث. وتم عكس رؤية ورسالة الدولة في الرؤية 2021 لدولة الإمارات التي تنص بوضوح على أنها أولوية وطنية تحت موضوع مشترك هو "متحدين في المعرفة: اقتصاد تنافسي بقيادة إمارتين يتميزون بالمعرفة والإبداع" حيث يتم التوصل إلى "اقتصاد معرفي متنوع مرّن تقوده كفاءات إماراتية ماهرة وتعزّزه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات" (موقع رؤية 2021). ويكمن وراء هذه الرسائل سعيّ لجعل الدولة من بين أكثر الأمم تنافسية ليس إقليمياً فحسب بل دولياً أيضاً على غرار أكثر الدول تقدماً في الشمال. وأصبحت مؤشرات مثل مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي من بين المؤشرات الأساسية لقياس التقدم والنجاح. وبات التقدم في ترتيب مؤشرات التنافسية الدولية من بين أولويات الأجندة الوطنية مع تكليف أقسام ومؤسسات حكومية متخصصة للعمل نحو تحقيق هذا الهدف. وأدت هذه الجهود المركزة إلى وضع الدولة في المرتبة 19 من أصل 148 دولة في مؤشر اقتصاد المعرفة للعام 2013-2014 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وأصبحت الدولة العربية الوحيدة التي تحصل على مدى السنوات السبع الماضية على ترتيب "تركز على الابتكار" وهي المرحلة الأكثر تقدماً في التنمية الاقتصادية (مجلس الإمارات للتنافسية، 2014).

وتكمن وراء هذا الدافع القوي باتجاه اقتصاد المعرفة في الإمارات بنية تحتية جامعية قوية ومؤسسات بحث مستقلة وحكومية وأسس تدعم البحث والابتكار وتشدّد على أهميتهما لكي تصبح الدولة لاعباً أساسياً في سوق المعرفة العالمي. إضافة إلى ذلك، اتخذت الدولة إجراءات لإصلاح التعليم الأساسي والثانوية وتحديث مناهج التعليم العالي لتعزيز الابتكار والإبداع وقدرات البحث ولتشجيع وتقوية التآزر بين المؤسسات البحثية والقطاعات التخصصية ولتطوير قطاع معلومات وتكنولوجيا واتصالات متطور (موقع مجلس الإمارات للتنافسية).

وتكمن وراء هذا الدافع القوي باتجاه اقتصاد المعرفة في الإمارات بنية تحتية جامعية قوية ومؤسسات بحث مستقلة وحكومية وأسس تدعم البحث والابتكار وتشدّد على أهميتهما لكي تصبح الدولة لاعباً أساسياً في سوق المعرفة العالمي.

تستضيف الدولة اليوم 79 مؤسسة تعليم عالي معتمدة وتشمل الجامعات العامة والخاصة وعدد من المعاهد الغربية التي بات لديها حرم جامعي في الدولة. كما تدعم مؤسسات بحثية أخرى مثل مؤسسة البحث الوطنية في الجامعات وما بعد الجامعات وتقدم منح تنافسية تخضع لمراجعة النظراء وهي فرص متاحة للأفراد وفرق البحث

والمعاهد والشركات على مستوى الدولة. وتأتي لتنوّع مشهد البحث في الدولة مجموعة من مؤسسات البحث المستقلة مثل مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية والبحث ومؤسسات حكومية مثل كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية إضافة إلى منظمات دولية وهيئات القطاع الخاص مثل مكاتب الاستشارة وأقسام البحث في المنظمات الحكومية وغير الحكومية المختلفة.

ويمكن تلمّس مدى أهمية البحث للتنافسية الدولية للإمارات. وقامت الدولة لدوافع اقتصادية بالاعتراف بأهمية ذلك وعبرت عنه صراحة لا بل أكثر من ذلك قد اتخذت إجراءات هامة لإرساء أسس متينة للبحث والإنتاج المعرفي.

وبحسب تقرير صادر عن مؤسسة البحث الوطني (NRF ، 2012) حيث أجريت المقابلات مع العميد المساعد ونائب رئيس ثماني جامعات في الدولة (جامعة الإمارات وجامعة زايد والجامعة الأمريكية في الشارقة وجامعة الشارقة والجامعة البريطانية في دبي وجامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحث ومعهد مصدر) فإن البحث في جامعات الدولة يلقي ترحيباً كبيراً. وكانت كل المؤسسات التعليمية التي طالتها الدراسة لديها رسالة أولى لإنتاج البحوث وإنشاء هياكل ومرافق وتعزيز الإجراءات التي تخدم هذا الهدف. وكانت ست جامعات من بينها قد أنشأت مكاتب بحث تهدف إلى دعم البحث في الجامعة وكلها كانت قد ضمنت الاستراتيجيات المؤسسية الخاصة بها أجندة بحث ووفرت التمويل المؤسسي له (NRF ، 2012). قد أصبحت منح البحث التنافسية على مستوى المؤسسات شائعة بين تلك المؤسسات وتعطي الهيئة التدريسية الحوافز الضرورية لإنتاج المعرفة التي تعالج مواضيع معاصرة في الدولة. في إحدى الجامعات العامة، تمت زيادة التمويل المؤسسي للبحث بثمانية أضعاف بين عامي 2012 و2014 فارتفع من حوالي نصف مليون إلى أكثر من 4.3 مليون درهم. وتركز أجنداث البحث المعتمدة لدى المؤسسات على دعم وتمويل البحث الذي يتماشى مع الأولويات التنموية للحكومة وخاصة تلك المتعلقة بالاستدامة والابتكار والتكنولوجيا (NRF ، 2012).

لقد تأسست بعض أكبر الجامعات في الدولة أكانت حكومية أم أجنبية على أساس نماذج أكاديمية من الخارج خاصة أمريكية وبريطانية وكندية وأسترالية. فالجامعة الأمريكية في دبي مثلاً تشير إلى أنها "تسعى إلى نسخ الوصفة الأمريكية للتعليم العالي الناجح" (موقع الجامعة الأمريكية في دبي). ونضرب أيضاً مثال جامعة زايد، جامعة حكومية متوسطة بريطانية، التي تتبع أفضل الممارسات الدولية في تعليم الفن الليبرالي (صمم أساساً ليكون عكس معاهد الفن الليبرالي الأمريكية). واعتادت جامعات الدولة على استيراد نماذج ومرافق وهياكل التعليم وحتى القوى العاملة المتوفرة والتي يزعم أنها ناجحة في أماكن أخرى والارتكاز عليها خدمةً للأهداف المحلية. وفي حين أن نقل أفضل الممارسات هذا يلبي حاجات جمّة وقد يعود بالمنفعة إلا أنه يقع المؤسسات بفخ النهج الأكاديمي الغربي الذي قد لا يتناسب مع العالم العربي أو الإمارات العربية المتحدة. وخاصة مع قصور نموذج البرج العاجي الذي ينظر إلى الأكاديميين على أنهم محط التركيز الأساسي في إنتاج المعرفة. ويرى هذا النموذج المعرفة التي تم إنتاجها خارج القطاع الأكاديمي على أنها أقل قيمة ولا يشجع على إشراك الجمهور في عملية إنتاج المعرفة.

ويطرح ذلك مشكلة أساسية في الدولة بشكل خاص لأن معظم الأكاديميين والباحثين المحترفين هم من الأجانب ولديهم نفاذ محدود إلى حياة وثقافة الإماراتيين الخاصة والسياق المحلي والمعرفة المحلية. كما أن الاعتماد على نماذج التعليم الغربية وعلى ما يعتبر "ناجحاً" في المجال الأكاديمي يؤدي إلى علوم اجتماعية إماراتية تنظم بشكل كبير من قبل العلوم الاجتماعية الغربية وعلى أساس هياكل صممت وطبقت بداية في سياقات أجنبية.

استنتاجات البحث

بههدف اكتساب فهم أفضل لإنتاج العلوم الاجتماعية في الدولة، أجرينا استطلاع رأي بين شهري يوليو وسبتمبر 2014 طال ثلاثين أستاذاً وقابلنا عدداً من الزملاء والأكاديميين في المجال في ست جامعات كبرى في الدولة. ونوضح في الأقسام التالية استنتاجات بحثنا وذلك بغية تحديد سياق إنتاج البحث في الجامعات الإماراتية بشكل أفضل ولتسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأساتذة في المؤسسات الأكاديمية والفرص المتاحة أمامهم. وبعدها نرفع مجموعة من التوصيات التي تطال الحكومة والمؤسسات والتي يمكن تطبيقها في المدى المنظور والمتوسط والطويل وذلك للمساعدة في التغلب على التحديات والاستفادة من نقاط القوة والفرص الموجودة.

المؤسسات

الواقع إن تطبيق المحفزات الرأسمالية في الكثير من مؤسسات التعليم العالي إضافة إلى نسخ النماذج المؤسسية الأمريكية والبريطانية التي تطبق مبدأ البرج العاجي قد أدى إلى تحديات في الدولة شبيهة بتحديات سائر العالم العربي. وترى الجامعات أن إنتاج البحث الأساسي وتخريج طلاب قابلين للتوظيف من بين أهم أولوياتها. في الاستطلاع الذي أجريناه، طلبنا من الأساتذة ترتيب أولويات مؤسساتهم وقالوا إن التنمية الاجتماعية وتطوير القوة العاملة للدولة هي من بين أولى الأولويات في مؤسساتهم ويلبها إنتاج المعرفة في المرتبة الثالثة (انظر الشكل رقم 3). وأشار الأكاديميون إلى أن إنتاج المعرفة مهماً لكنهم وضحو أن المعرفة الفعالة وذات منفعة هي التي تقدّر أكبر تقدير خاصة في العلوم والتكنولوجيا. ولم يحدد الأساتذة الحفاظ على التاريخ الوطني وضمان الاستمرارية الثقافية من بين أولويات مؤسساتهم مما يشير إلى أن الجامعات قلماً تُقر بدورها في صون الثقافة الوطنية والتاريخ.

ترتيب الأهداف المؤسسية

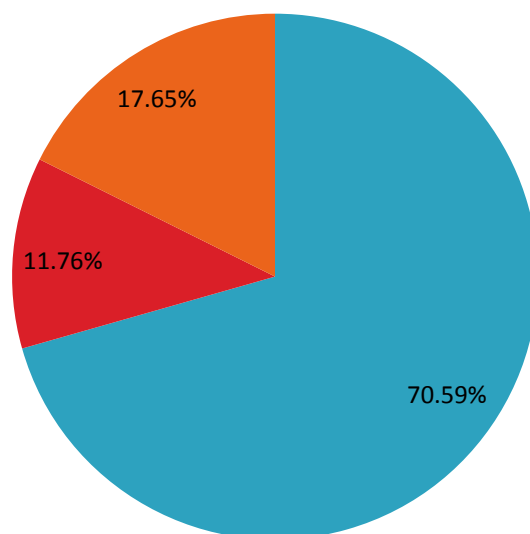


الشكل رقم 3 – الأهداف المؤسسية للجامعات

تؤثر هذه الأولويات على ثقافة البحث في المؤسسات في الدولة حيث يشتكي الباحثون من الإجراءات الروتينية المؤسسية وعدم القدرة على القيام بالبحث من دون تدخل. وطلب من الأكاديميين الذين طالتهم هذه الدراسة ترتيب أهم خمسة تحديات تواجههم أثناء إجراء بحوثهم في الدولة. وكانت أهم التحديات التي تم تحديدها هي الإجراءات الروتينية في المؤسسات ويليها نقص الموارد ويليها الحرية الفكرية.

أشار الأكاديميون إلى أن حجم المعاملات الورقية والموافقات المطلوبة للقيام ببحوث تشكل عامل ردع خاصة في ما يتعلق بالعمل الميداني والمواضع الإنسانية في الدولة. ورغم تأسيس مكاتب بحث لدعم البحوث إلا أن المستجيبين إلى الاستبيان أدّعوا أن مثل هذه المكاتب في نهاية المطاف ليست إلا مطبق للبيروقراطية الثقيلة. وطرحوا العقبات نفسها أثناء نشر البحوث خارج المجالات حيث أن نشر النتائج يتطلب موافقات من الإداريين ومكاتب التسويق على حدّ سواء. علاوة على ذلك، رأى الأكاديميون أن أعباء التعليم الكبيرة (ثلاثة أو أربعة مساقات في الفصل الواحد) والإجراءات الورقية المطلوبة منهم والفصول الدراسية الطويلة فوق العادة تشكل العقبات الأساسية التي تعيق قدرتهم على القيام بالبحوث (انظر الشكلين 5 و6). وأظهر البحث الذي أجراه المعهد الوطني للبحوث حول أولويات البحث في الدولة المشاكل نفسها التي عثرنا عليها في إطار هذه الدراسة وأضاف البحث أن أعباء التعليم أيضاً تمنع الأكاديميين من التعارف وبناء جمعيات مع نظرائهم في مؤسسات أخرى. إضافة إلى ذلك، أشار البحث إلى أن بعض الجامعات تسمح لهيئة التدريس رسمياً وبشكل غير رسمي شراء أوقات التعليم بواسطة منح (NRF ، 2012). أوضح المستجيبون في دراستنا أن ذلك ممكناً أحياناً إلا أن النظام لا يطبق بشكل منتظم أو رسمي في الكثير من الجامعات مما يصعب على هيئة التدريس مهمة الاعتماد على المنح للتخفيف من أعباء التعليم.

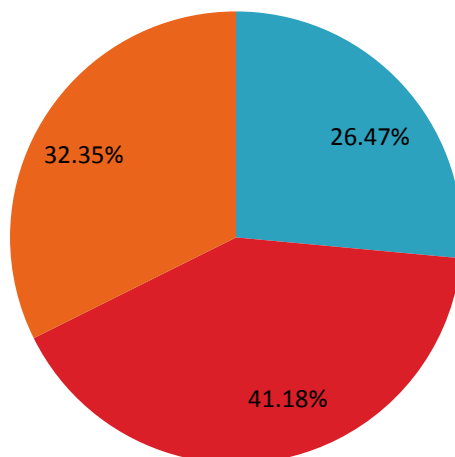
الأولويات المؤسسية في عمل هيئة التدريس



■ الأولوية للبحث على حساب التعليم ■ الأولوية للتعليم على حساب البحث ■ الأولوية لكلاهما بالتساوي

الشكل رقم 4- عبء التعليم

حجم المعاملات الورقية المطلوبة في الجامعات



■ لا توجد معاملات ورقية ■ أقل من المعدل ■ معدل ■ حجم أعلى من المعدل ■ حجم مبالغ فيه

الشكل رقم 5- حجم المعاملات الورقية التي يتعين على أعضاء هيئة التدريس والباحثين إتمامها

وتتفاقم مشكلة ضيق الوقت الضروري للبحث جراء عدم توفر الموارد البشرية القادرة على مساعدة الأكاديميين في بحثهم. فندرة طلاب الدكتوراه والباحثين الشباب القادرين على تقديم الدعم في البحث تشكل مشكلة بالنسبة إلى أعضاء الهيئة التدريسية الذين طالهم الاستطلاع. كما تبين في الاستطلاع أن النفاذ إلى أنواع أخرى من الموارد كان محدوداً. ووصف الأكاديميون هذه الصعوبات على أنها تتمثل بصعوبة النفاذ إلى البيانات والأرشيف والوثائق التاريخية وفي بعض الحالات أيضاً المجالات الدولية.

أما التمويل ورغم توفره كان صعب المنال للبعض الذين ادعوا أنه لم يكن كافياً ولم يخصص لأنواع محددة من مجالات البحث مما جعل مسابقات المنح غير منتظمة. كما أن التمويل يتوفر لمواضيع البحث التي تعتبر الأكثر إلحاحاً في حقبة معينة خاصة تلك المتعلقة بأجندة الدولة. وغالباً ما تبقى المواضيع التي تقع خارج هذه المعايير من دون دعم. وكما هو الحال بالنسبة إلى التوجهات الإقليمية، فإن تمويل البحث في الدولة يأتي أساساً من الحكومة ويخصص للباحثين من خلال الهياكل الجامعية أو صناديق البحث الوطنية. هكذا، ترتبط أجندات البحث للأكاديميين بأولويات الحكومة بدلاً من دراسة القضايا الاجتماعية والاقتصادية على أنواعها.

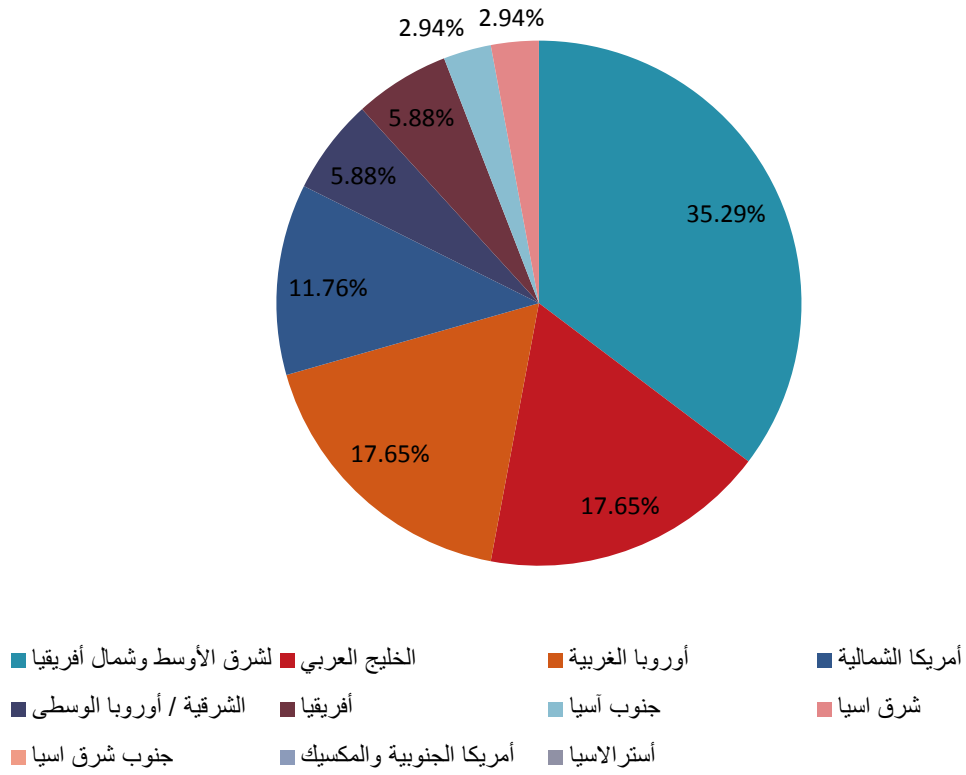
قدرات البحث

نرى أن قدرات البحث في الدولة تماماً مثل المجالات والصناعات الأخرى تضم بشكل كبير أكاديميين وباحثين مستوردين. ورغم أن الدولة بدأت بتطوير المواهب الوطنية في هذا المجال، إلا أن النقص في الباحثين الإماراتيين ومساعدتي البحث في البلاد لا يزال كبيراً.

ويترتب على ذلك وقع كبير على إنتاج المعرفة وذلك لأسباب عديدة: أولاً، لا يتمتع الباحثون الأجانب ومن ينتج المعرفة عن الإمارات بإمكانية النفاذ إلى الشبكات والمجتمعات المحلية وبالتالي هم غير قادرين على إنتاج عمل حول مواضيع تعتبر "حساسة" أو "خاصة"؛ وثانياً، اكتسب الباحثون الأجانب خبراتهم في مناطق أخرى خارج دول الخليج وبالتالي حصلوا على تدريب وبحوث أولية في أماكن أخرى؛ وأخيراً، يقوم الباحثون بأبحاث عن الدولة كوسيلة للحصول على التمويل أو النفاذ إلى الموارد بدلاً من أن يكون الدافع اهتماماً فعلياً أو خبرة حقيقة عن الدولة أو فيها (انظر الشكل رقم 7 و8 و9).

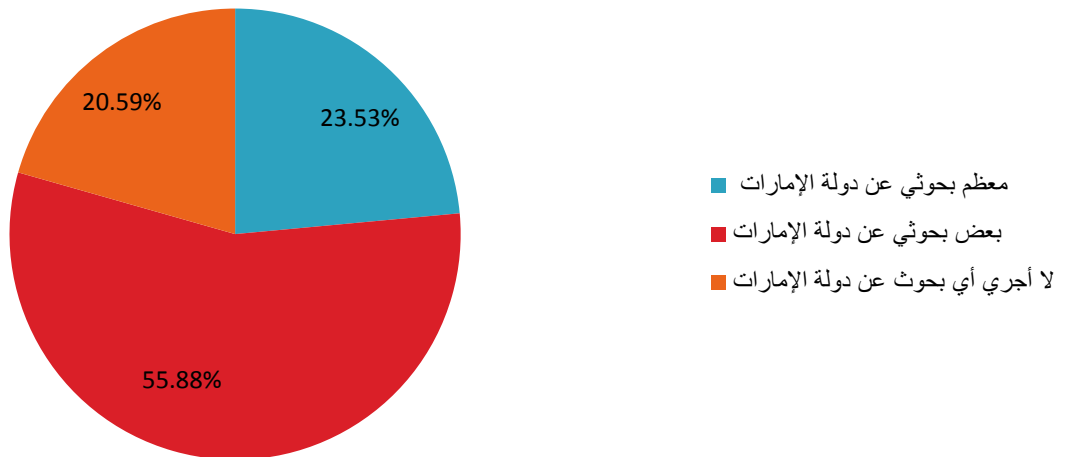
وتسبب هذه العوامل إلى حد بعيد بجودة إنتاج العلوم الاجتماعية الصادر عن المؤسسات في الدولة حيث تبقى معظم المنح الدراسية سطحية بطبيعتها وتفتقر إلى التحليل المناسبة وإلى العمل الميداني الكافي والمنهجية. حتى على مستوى مساعدتي البحث، اشتكى المستجيبون إلى الاستطلاع من أنهم غير قادرين على العثور على طلاب جامعيين في مرحلة البكالوريوس أو طلاب دكتوراه أو باحثين محترفين مؤهلين وتوظيفهم لمساعدتهم في مشاريعهم البحثية.

مناطق الخبرة



الشكل رقم 6- مناطق الخبرة لهيئة التدريس في جامعات الدولة

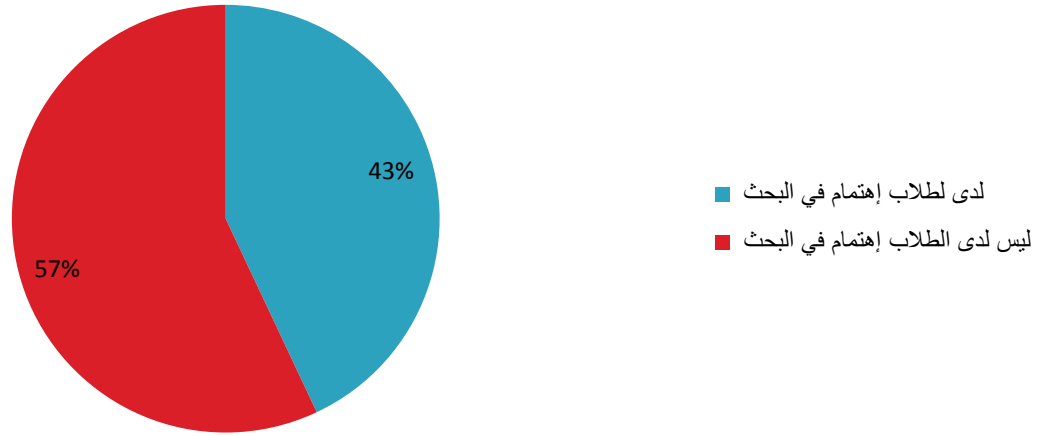
نسبة المستجيبين الذين يجرون بحثاً عن الدولة



الشكل رقم 7 – نسبة أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات في الإمارات الذين يجرون بحثاً عن الدولة

أشار حوالي نصف المستجيبين إلى أن طلابهم لا يهتمون أبداً بالانضمام إلى المجال الأكاديمي أو البحثي وقالوا إن هذه الاهتمامات لا تلقن للطلاب منذ نعومة أظافرهم وبالتالي يفضلوا الحصول على وظائف بأجور أعلى أو هم غير قادرين أو غير راغبين في قضاء خمس إلى سبع سنوات من حياتهم للحصول على الشهادات المطلوبة (انظر الشكل رقم 10).

نظرة أعضاء هيئة التدريس إلى اهتمام الطلاب بالبحث

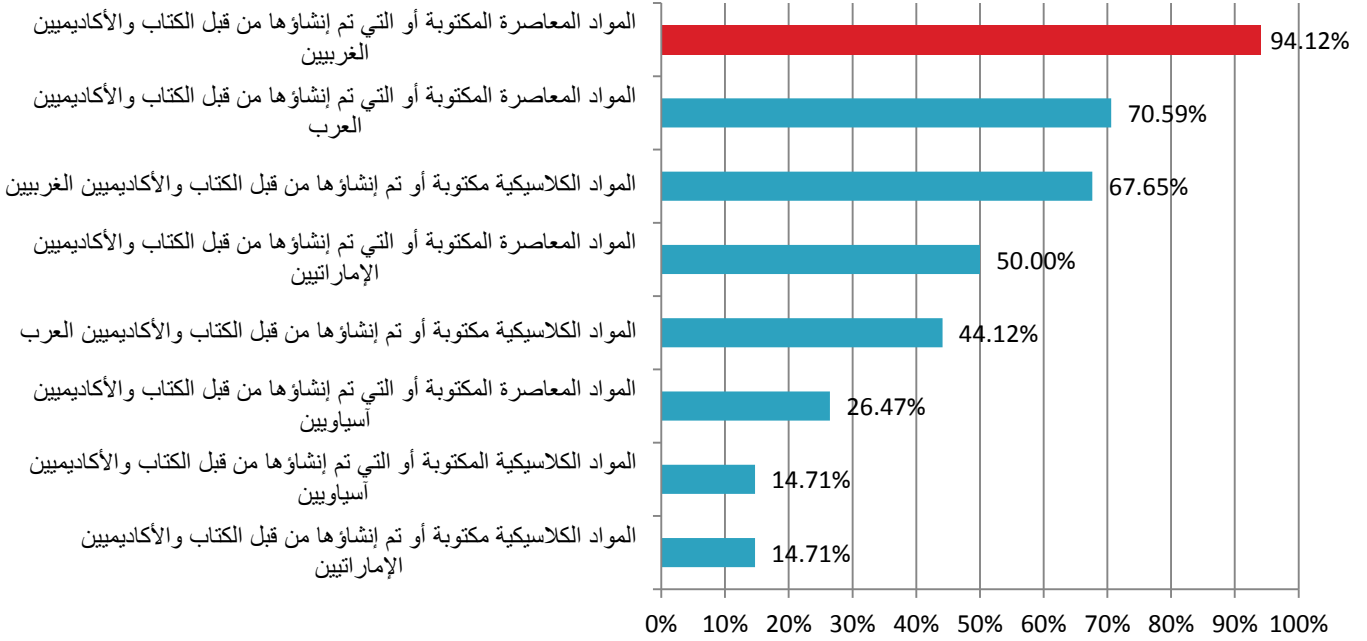


الشكل رقم 8 – اهتمام الطلاب بالبحث

المناهج والتعليم

رأى المستجيبون أنه يمكن تعزيز اهتمام الطلاب إذا كان هناك المزيد من المواد المحلية المتاحة للتعليم في الصف. بدلاً من ذلك، يتعين على الطلاب التعلّم من أمثلة ونصوص أجنبية. وعليه، أشار 50% من الأكاديميين إلى أنهم يدرجون مواداً معاصرة بقلم باحثين إماراتيين في مناهجهم الدراسية. لكن، غالباً ما يكون النفاذ إلى مثل هذه المادة محدوداً يقتصر على المقالات والمقابلات وغيرها من الوسائل مثل الأفلام الوثائقية وأشرطة الفيديو. أيضاً، أشار 71% إلى أنهم يدرجون المواد المعاصرة بقلم عرب في تعليمهم في حين أشار 94% إلى استخدام مواد غربية معاصرة (انظر الشكل رقم 11).

المادة التعليمية



الشكل رقم 9 – المادة التعليمية

وكما يتضح في الشكل رقم 11، فإن الأغلبية الساحقة من مادة التعليم في جميع مواد العلوم الاجتماعية هي للمادة الغربية. وتستخدم المواد بقلم عرب أو حتى باحثين من آسيا وجنوب آسيا بدرجة أقل بكثير. ويمكن القول إلى السبب الظاهر في هذا الفرق هو أن معظم الجامعات العامة والخاصة في الدولة تدرّس بالإنجليزية. بالتالي يتم استبعاد المواد المتوفرة فقط باللغة العربية الأصل أو لغات أخرى. كما أنه لا ينظر إلى الأعمال الكلاسيكية العربية على أنها أعمال أساسية لتعليم النظريات والأساليب. بدلاً من ذلك، يضم المنهج الأساسي الفلسفة الغربية للعصور القديمة وعصر التنوير. ويبقى الفلاسفة العرب والمسلمون ونصوصهم حكراً على الصفوف التخصصية في الفكر العربي والدراسات العربية في حين أن النصوص الغربية تشكل أساس المنهج الدراسي في العلوم الاجتماعية.

ملخص: تحديات الدولة والفرص المتاحة أمامها لتحسين إنتاج العلوم الاجتماعية

التحديات

- التركيز على التدريب المهني والمعرفة ذات الأثر الوسيط
- تقلل ثقافات الجامعات من قيمة إنتاج العلوم الاجتماعية
- الإجراءات الروتينية المؤسسية والبيروقراطية
- نقص الموارد الأكاديمية
- ندرة الموارد البشرية المحلية
- عدم اهتمام الطلاب بالبحث
- ندرة المواد التعليمية العربية والإماراتية في المناهج الأساسية

الفرص

- بنية تحتية جامعية قوية
- استقرار مالي
- مؤسسات بحث ومؤسسات حكومية مستقلة تدعم البحث والابتكار
- إصلاحات التعليم الأساسي والثانوي
- تحديث مناهج التعليم العالي
- الاستثمار في التآزر بين مؤسسات البحث وقطاع التخصص
- بنية تحتية تقنية متقدمة

التوصيات

على ضوء استنتاجات بحثنا، نقترح مجموعة من التوصيات من شأنها مساعدة المؤسسات الحكومية والأكاديمية والبحثية والباحثين والأكاديميين والجمهور بشكل عام على بناء أنظمة معرفية تخدم المصلحة العامة من خلال إتاحة المعرفة ذات الجودة العالية وتوفيرها لكل شرائح المجتمع. ويمكن أصحاب المصالح من خلال مبادرات وسياسات متعددة على المدى القصير والمتوسط والطويل أن يعملوا مع بعضهم البعض لتحويل المؤسسات وبناء الشبكات وتمكين الأفراد لإنتاج المعرفة ذات الجودة العالية واستغلالها. تهدف توصياتنا إلى معالجة مجموعة من الأهداف التي نعتقد أنها سوف تدعم تلك الأهداف العامة. وهي التالية:

الهدف الأول: تشجيع إنتاج المعرفة لخدمة الأولويات والقضايا المحلية

الهدف الثاني: إتاحة نفاذ الجمهور بشكل واسع إلى البيانات والمعرفة

الهدف الثالث: بناء القدرات العامة والمؤسسية لإنتاج المعرفة واستهلاكها

الهدف الرابع: تنمية المجتمع والاقتصاد والحياة المدنية في الدولة

الهدف الأول: تشجيع إنتاج المعرفة لخدمة الأولويات والقضايا المحلية

يتعين على المؤسسات الحكومية والأكاديمية والبحثية أن تعمل مع بعضها البعض للتحفيز على إنتاج معرفة محلية ومتاحة للجميع ومركزة على الأولويات والحاجات المحلية وتشترك المجتمعات المحلية وتكون مستقلة. أيضاً، يتعين على المؤسسات الحكومية والأكاديمية أن تشجع على ردم الهوة التي تفصل هؤلاء الباحثين في الجامعات العامة الذين ينتجون باللغة العربية والذين ينتجون باللغة الإنجليزية إضافة إلى تشجيع البحث الإقليمي الذي يقوم بالشئ نفسه.

الحكومة

استراتيجية إنتاج المعرفة في الإمارات العربية المتحدة

يمكن الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تضع استراتيجية موحدة لإنتاج المعرفة في الدولة وذلك لحشد الجهود وبناء تآزر عبر الجامعات والمؤسسات وتشجيع الشبكات الاحترافية والتجمعات والجمعيات ووضع أجندة بحث وأولويات وطنية وتحديد محفزات للجامعات لإنتاج المعرفة بمعدلات أعلى وجودة أرفع ووضع معايير تقييم وقياسات لإنتاج العلوم الاجتماعية في الدولة. ويتعين على الحكومة إشراك أصحاب المصالح في تطوير هذه الاستراتيجية بما في ذلك الجمهور وواضعي السياسات والجامعات ومؤسسات البحث والأكاديميين.

استراتيجية البيانات المفتوحة

يتعين على الحكومة الاماراتية تطوير وتطبيق استراتيجية البيانات المفتوحة حيث يتم تشجيع كل المؤسسات الحكومية لا بل مطالبتها بنشر بياناتها على الشبكة وبشكلها الخام وبنوعية جيدة. يمكن الحكومة الاستفادة من مراكز الإحصاء والبحث القائمة لضمان توفر البيانات.

مطالب وإجراءات التمويل

يتعين على مؤسسات التمويل العامة أن تمول الباحثين مباشرة بدلاً من المرور بالجامعات كوسيط وذلك لتقليص الوقت الذي يهدر في البيروقراطية غير الضرورية. إضافة إلى ذلك، يتعين على معايير التمويل وتخصيص الأموال أن تكون موحدة وواضحة وتتضمن متطلبات لتشجيع التعاون. ويجب مطالبة كل من يحصل على تمويل بإرشاد الآخرين وتوظيف مساعدي بحث من المواطنين ورد الجميل للمجتمع الذي يدرسه والعمل مع أكاديميين في مؤسسات محلية وإقليمية أخرى ونشر بعض أو كل استنتاجاتهم في منابر مفتوحة للجميع.

تسهيل قيام مؤسسات بحث مستقلة

يتعين على الحكومة أن تعتمد أنظمة تسهل وتحفز على إنشاء مؤسسات بحث مستقلة في الدولة. وتدعم هذه الهيئات البحوث المفتوحة وتوفر التمويل للمشاريع غير المدرجة تحت قطاع الأعمال أو الحكومة والتي تنتج معرفة لأجل المعرفة.

سياسات القبول في الجامعات

يتعين عكس أهمية العلوم الاجتماعية في فهم ومعالجة القضايا الاجتماعية وضمان استقرار إنتاج المعرفة المحلية ذات العلاقة بسياسات القبول في الجامعات لضمان سعي أهم المواهب الوطنية إلى الالتحاق بهذه المجالات. والواقع أن سياسات القبول الحالية التي تشجع أفضل الطلاب على الالتحاق بمجالات العلوم والأعمال تقوم، عن غير عمد، بتقليل من قيمة العلوم الاجتماعية تجعلها مرموقة أقل اجتماعياً مما يعيق مستقبلها في الدول وفي المنطقة بشكل عام.

المؤسسات الأكاديمية

القياس والتقييم

يتعين على الجامعات والمؤسسات في الدولة أن تعتمد إجراءات تقييم مؤسسي منتظم وصارم لا تركز على النماذج والأطر الغربية. يتعين على مثل هذه الإجراءات أن تعزز قيمة إنتاج المعرفة المحلية لأخذها بعين الاعتبار بشكل أكبر في الترويج للمسارات المهنية. ويتعين على معايير التقييم أن تأخذ بعين الاعتبار وتضمن النشر في المجالات المحلية والإقليمية والعربية وأن تضع مكافأة على البحث الملزم من خلال تشجيع مساعي البحث التعاوني المحلية والإقليمية التي تشترك الجمهور.

ظروف العمل

يتعين إعادة النظر في ظروف العمل الحالية في جامعات الدولة للسماح لهيئة التدريس باستثمار المزيد من الوقت في البحوث. فيجب تقليص أعباء التعليم وساعات العمل واعتماد أنظمة إجازة موحدة ورسمية ومتاحة للباحثين. علاوة على ذلك، يتعين رفع رواتب هيئة التدريس لردعهم عن المشاركة في نشاطات مدرة للدخل (مثل الأعمال الاستشارية والتكليف بالبحوث والساعات الإضافية والعمل الإضافي) وكلها نشاطات تستغرق وقتاً يؤخذ من طريق البحث.

تقليص الإجراءات الروتينية والبيروقراطية

يتعين على مكاتب البحث في الجامعات والمؤسسات أن توحد الإجراءات والخطوات المطلوبة من هيئة التدريس والباحثين لتقليص الإجراءات الروتينية والوقت الضروري للحصول على الموافقات. يمكن إنجاز ذلك من خلال إرشادات شفافة وخفض التقارير والإجراءات الورقية المطلوبة وتوضيح أولويات البحث في مواضيع البحث. علاوة على ذلك، يتعين تبسيط الإجراءات الخاصة بنشر البحوث وفصلها عن إجراءات التسويق والعلاقات العامة التي تحتاج إلى أوقات طويلة للحصول على الموافقات.

الهدف الثاني: إتاحة نفاذ الجمهور بشكل واسع إلى البيانات والمعرفة

يتعين على الحكومة والمؤسسات أن تضمن إنتاج المعرفة المحلية وأكثر من ذلك إتاحة النفاذ إليها لأكبر شرائح المجتمع. يتعين جمع المعرفة المحلية وأرشفتها وتسهيل النفاذ إليها.

الحكومة

مؤسسات الترجمة والنشر

يتعين على الدولة تسهيل والتحفز على إنشاء مؤسسات متخصصة في ترجمة المعرفة المنتجة عالمياً إلى اللغة العربية. وسوف يلعب ذلك دوراً أساسياً في ردم الهوة بين الباحثين المنتسبين إلى جامعات عامة عربية متوسطة وأولئك الذين ينتسبون إلى مؤسسات غربية أو أجنبية في المنطقة. وسوف يضمن ذلك أيضاً توفير آخر النظريات والمنهجيات والموارد في العلوم الاجتماعية من حول العالم للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين العرب. كما يتعين التشجيع على إنشاء دور نشر محلية لضمان نشر المعرفة المنتجة محلياً وعالمياً.

مؤسسات الأرشفة

يمكن أن تبادر الدولة بإنشاء مؤسسة أرشفة مركزية توثق العمل التاريخي والمعاصر الثري من الإمارات ومن المنطقة بشكل عام. يتعين على مثل هذا الأرشفة المركزي أن يسعى إلى النفاذ إلى المجموعات العامة والخاصة من المواد التاريخية والمعاصرة وتحويلها إلى ملفات إلكترونية وتوفيرها للعموم.

المؤسسات

قواعد البيانات ذات النفاذ المفتوح

يتعين على الجامعات أن تنشئ قاعدة بيانات موحدة للمعرفة المنتجة محلياً. وتتضمن هذه المصادر الكلاسيكية والمعاصرة الأعمال المنشورة وغير المنشورة التي يتعين تحويلها إلى ملفات رقمية وفهرستها وتوفيرها وتسهيل النفاذ إليها.

مجموعة مكاتب مفتوحة للعموم

يتعين على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية أن تشكل مجموعة مكاتب لتكون المصادر مشتركة ومتاحة للعموم مما سوف يساعد في ضمان توفر مواد العلوم الاجتماعية للجميع.

استخدام الأدوات على الشبكة والمواقع الاجتماعية لنشر البحوث

حري بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية وضع خطط واستراتيجيات نشر حيث تستفيد من الإنترنت وتوسع رقعة تواجدها من خلال المواقع الاجتماعية. ويضمن استخدام الأدوات على الشبكة إيصال المعرفة المنتجة محلياً إلى الجميع محلياً وإقليمياً ودولياً.

الهدف الثالث: بناء القدرات العامة والمؤسسية لإنتاج المعرفة واستهلاكها

تحقيقاً لأعلى مستويات الفائدة، يتعين على النفاذ إلى المعرفة أن يترافق مع تعزيز قدرات الباحثين والعموم للاستفادة منها لمصلحتهم. ويتضمن ذلك ضمان أن مؤسسات التعليم العالي تنتج طلاباً ذات جودة عالية ليسوا قابليين للتوظيف فحسب بل يمتلكون مهارات التفكير النقدي والتحليلي وأن يتم توفير مساحة لمجتمعات التخصص حيث يمكن أن يتعلم الباحثون من بعضهم البعض ويدربوا العموم على مهارات البحث الأساسية.

الحكومة

هيئة اعتماد

يمكن أن تكون الدولة الرائدة في تأسيس هيئة اعتماد وتقييم إقليمية لتكمل الهيئات الوطنية القائمة وتطور معايير قياسية في المنطقة. يتعين على هيئة الاعتماد وضع معايير قياس وتقييم ذات علاقة بالسياق المحلي والإقليمي يضمن إجراء تقييم موثوق ودقيق. وسوف يمهّد ذلك الطريق أمام المزيد من التعاون والشراكات وتقاسم الموارد بين المؤسسات الأكاديمية الإقليمية.

سياسات لكيفية إنفاق التمويل العام

يجب أن تترافق الأموال المخصصة للبحث مع سياسات تشجع على المزيد من التعاون والتنسيق بين أصحاب المصالح. مثلاً، قد يتضمن ذلك معيار يطالب بشراكة بين الجامعة وقطاع التخصص أو بحث مشترك بين الأساتذة في الجامعة المحلية مع الجامعات الأجنبية أو الغربية أو إجراء بحث بالتعاون مع إحدى الهيئات الحكومية أو فرض برنامج إرشاد لعدد من الطلاب. ومن خلال اعتماد سياسات حول كيفية تخصيص منح البحث يمكن الحكومة أن تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه الباحثين والبحث حالياً مثل العمل في مجموعات منعزلة وتكرار الجهود وعدم اهتمام الطلاب بالبحث وعزل الباحثين المحليين العاملين باللغة العربية من بين أمور أخرى.

تنظيم سوق منح الشهادات

يتعين فرض أنظمة أكثر صرامة في الدولة لمنع إنشاء برامج شهادات غير المعتمدة ذات جودة متردية تسعى إلى تحقيق الربح فقط. ومن شأن قوانين أكثر صرامة أن تضمن حصول الأفراد المنتسبين إلى البرامج الدراسية على تعليم ذات جودة عالية يزودهم بمهارات التفكير النقدي والتحليلي الضرورية للتنافس في اقتصاد المعرفة العالمي.

إصلاح برامج ومناهج العلوم الاجتماعية

يتعين إصلاح برامج شهادات العلوم الاجتماعية للتركيز بشكل أكبر على صنع النظريات ومهارات التفكير التحليلي والنقدي. علاوة على ذلك، يتعين على البرامج أن تطالب الأساتذة والمعلمين بإدراج عدد أكبر من المواد التعليمية باللغة العربية – معاصرة وكلاسيكية على حد سواء – في مناهجهم. أما على مستوى الدراسات العليا، يتعين فرض الإلمام المتوسط باللغة العربية كشرط للتخرّج والتشجيع على النشر في المجالات العربية.

المؤسسات

التوظيف والاحتفاظ

يتعين على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في الدولة تعزيز ظروف العمل لأعضاء هيئة تدريس العلوم الاجتماعية من خلال تقليص الإجراءات الروتينية والبيروقراطية وخفض أعباء التعليم وتخصيص وقت أكبر للبحث وتوفير الموارد والدعم الضروري للبحث وضمان الاستقرار من خلال الملاك وتقديم رزم تنافسية للتوظيف. ومن خلال ذلك، سوف تتمكن الجامعات من استقطاب أفضل المواهب وأكثر من ذلك سوف يكون لديها نسب احتفاظ أعلى بأعضاء هيئة التدريس. وتطبيق مثل هذه التغييرات سوف يحفز عدداً أكبر من الطلاب المحليين والإقليميين للالتحاق بمسارات مهنية أكاديمية خاصة في العلوم الاجتماعية وسوف يؤدي ذلك إلى تدفق الباحثين في المستقبل إلى سوق العمل مما يضمن استدامة المجال في المدى البعيد.

تعتبر مكانة جامعات الدولة مناسبة لإنشاء شبكات وجمعيات رسمية للعلوم الاجتماعية على مستوى المنطقة على أن تكون هذه الجمعيات من خلال تواصلها مع أصحاب المصالح والمعنيين مسؤولة عن تحديد الأولويات والاتجاهات الخاصة بالبحوث في العلوم الاجتماعية وإنتاج المعرفة في المنطقة إضافة إلى تشجيع إقامة الشبكات والتنسيق على المستوى المحلي والإقليمي.

برامج التدريب والشبكات

يتعين إنشاء برامج التدريب والبرامج الإرشادية في الجامعات كافة. ويتعين على الجامعات التعاون مع بعضها البعض لوضع برامج إرشادية في ما بينها حيث يمكن الباحثين المخضرمين توجيه أعضاء هيئة التدريس والباحثين المبتدئين وأيضاً مساعدة بعضهم البعض. يمكن إنشاء شبكات محلية للتدريب على البحث وتوفير التدريب المجاني والمفتوح لجميع الباحثين المحليين وتنظيم الدورات التدريبية في الجامعات المحلية بإدارة باحثين محليين. علاوة على ذلك، يتعين تسهيل إمكانية حضور برامج التدريب على النظريات والمنهجيات بشكل سنوي لكل أستاذ وباحث لضمان تعزيز مهاراتهم بشكل مستمر.

الهدف الرابع: تنمية المجتمع والاقتصاد والحياة المدنية في الدولة

حري بإنتاج المعرفة والنفوذ إليها في نهاية المطاف أن يؤدي إلى إنشاء أمة من المواطنين المطلعين القادرين على تحمل المسؤولية والخوض في الابتكار والتحليل. ويسمح التوثيق والبحث والأرشيف للأشخاص بالمساهمة اجتماعياً واقتصادياً في عملية بناء الدولة وتحقيق الأهداف الطموحة المعتمدة في الأجندة الوطنية. ويتطلب ذلك تغييراً ثقافياً يجب أن يكون بقيادة المؤسسات والحكومة على حدّ سواء.

الحكومة

حملات التوعية وإشراك الجمهور

يمكن الحكومة الإماراتية والمؤسسات التعليمية إشراك الجمهور في الحوار المتعلق بمعنى العلوم الاجتماعية في الحياة العامة. ويمكن إشراك تلاميذ المدارس بشكل خاص لمساعدتهم على فهم أهمية تعلم التاريخ الإماراتي والمشاركة في التفكير النقدي والتحليل الذي يسمح لهم بأن يصبحوا مواطنين أفضل.

المؤسسات

التواصل بين الجامعات والمدارس

يتعين على الجامعات التواصل مع المدارس من خلال البرامج الإرشادية والتدريب البحثي والمحاضرات العامة لتشجيع الشباب على الاهتمام بالعلوم الاجتماعية منذ سن باكورة وتزويدهم بالمهارات الضرورية للتفكير النقدي والتحليل.

التواصل بين الجامعات والجمهور

يتعين على الجامعات التواصل مع الجمهور من خلال برامج تدريبية وبناء القدرات وشبكات البحث التي تسمح للمجتمع والأفراد بسرود روايتهم الخاصة والمشاركة في البحث كمراقبين وخلق المعرفة عن مجتمعاتهم وممارساتهم.

خلاصة

نظرت هذه الورقة في العلوم الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة وأكدت أن الدولة، كسائر دول العالم العربي، تعاني من شح إنتاج العلوم الاجتماعية بسبب تحديات في بيئة العمل والمؤسسات والقدرات. إضافة إلى ذلك، لا تزال النسبة الأكبر من البحوث في علم الاجتماع في الدولة من إنتاج الأجانب ويتم تقييمها على أساس مقاييس أجنبية ونشرها في مجلات وإصدارات وفضاءات عالمية وأوروبية بحتة. ولأن المعرفة الخاصة بالعلوم الاجتماعية لا تزال بأغلبيتها الساحقة باللغات الأوروبية تعتمد منهجاً أوروبياً في صنع المعنى فهي تعزز عدم المساواة في القدرات ولديها تداعيات ثقافية واقتصادية للدولة.

بناء الدولة – من شأن علوم اجتماعية ذات جودة عالية في أرجاء البلاد أن تدعم مساعي الحفاظ على التاريخ والهوية والإرث الوطني التي تترافق مع جهود لبناء مؤسسات عامة فعالة وإنماء الاقتصاد. وهناك ثلاثة أسباب وراء ذلك: أولاً، تسمح العلوم الاجتماعية للمواطنين باكتساب فهم أفضل لهويتهم الجماعية كأمة وفهم التاريخ والهوية والصراعات والتجارب والتحديات التي تواجه شرائح المجتمع المتعددة والمتنوعة؛ ثانياً، يرفع البحث في العلوم الاجتماعية وتعليمها من قدرات المواطنين فيحسنوا الاستفادة من المعرفة العالمية والمحلية لتحسين حياتهم؛ ثالثاً، يسمح البحث في العلوم الاجتماعية ونشره للدولة بالتأكيد على مصالحها دولياً وإعادة صياغة الخطاب العالمي ووضع قواعد وقوانين معتمدة.

أما على مستوى بناء الدولة، يمكن للحوار حول الهوية الإماراتية وكيفية الحفاظ عليها أن يستفيد من بناء القدرات البحثية بين الشباب من المواطنين الذين يمكنهم توثيق تنوع الإرث الإماراتي وتحليل وفهم كيفية تأثير الحداثة والعولمة والتغيرات الاقتصادية على الهويات والتجارب الإماراتية. فلا يمكن تعزيز الهوية الوطنية أو الحفاظ عليها من دون أولاً فهم السياق التاريخي والمعاصر لهذه الهوية وكيفية فهم الأفراد والمجتمعات لهوياتهم وتطور هذا الفهم. وإذا ما كان التوزيع واسع النطاق للسلع والخدمات من حول العالم، بطريقة غير مسبوقة، يؤدي إلى ثقافة غربية رأسمالية موحدة فبالتالي تتأثر الثقافة والهوية الوطنية بطريقة ما بهذه التغيرات. وعليه، يجب أن يتسلح المواطنون بالأدوات (التي يقدمها التدريب في العلوم الاجتماعية) للتعامل مع التأثيرات المؤدية للعولمة ولكن أيضاً لتخيل وقائع وهويات ومجتمعات بديلة تستمد إلهامها من معرفة السكان الأصليين والأهداف المحلية. والواقع أن القدرة على إنتاج المعنى خارج الخطاب الغربي الموحد أساسية للاستقلالية الجماعية للمجتمع الإماراتي.

يجب أن يتسلح المواطنون بالأدوات (التي يقدمها التدريب في العلوم الاجتماعية) للتعامل مع التأثيرات المؤدية للعولمة ولكن أيضاً لتخيل وقائع وهويات ومجتمعات بديلة تستمد إلهامها من معرفة السكان الأصليين والأهداف المحلية.

كما يمكن تحسين المؤسسات العامة ومن بينها التعليم والرعاية الصحية على سبيل المثال لا الحصر من خلال فهم أدق للأولويات والحاجات المحلية بدلاً من الاعتماد فقط على أفضل الممارسات الدولية وعلى المفاهيم الفردية الرأسمالية الغربية لما يحتاج إليه الأفراد من مؤسسات العامة. وبشكل أساسي، يمكن أن يستفيد الحوار والممارسات المحيطة بالمؤسسات العامة من إعادة تعريف المصلحة

العامة من المنظور محلي والتساؤل ما الذي يميزها عن المفاهيم الغربية للمصلحة العامة. والواقع أن وضع مفاهيم مثل تعريف المساحات العامة ودورها يفترض أن تكون محلية أكثر وترتكز على المعرفة والفهم المحليين وهذا يولد قيمة كبيرة تفيد في تحسين الحياة العامة تماماً مثل فهم الحاجات المحددة للمجتمع الإماراتي. وهذا أيضاً يتطلب البحث في العلوم الاجتماعية. يمكن توجيه المؤسسات العامة لتكون أكثر فعالية وكفاءة من خلال فهم أفضل لحاجات المواطنين والوافدين.

إضافة إلى البعد الاجتماعي، نرى أن التنافسية الاقتصادية تتأثر كثيراً بالبحث. وأثبتت الحكمة التقليدية أن البحث العلمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي؛ ونحن نقول إن إنتاج البحوث في العلوم الاجتماعية يؤثر أيضاً على الاقتصاد. يمكن العلوم الاجتماعية، كما فعلت مع الثقافة والمجتمع، أن تساعدنا على التعامل مع أثر العولمة على الاقتصاد والأجندة الوطنية. ويمكن إعادة صياغة التنافسية التي كانت وراء الكثير من السياسات والممارسات الاقتصادية الوطنية ليس كهدف وحيد نحاول تحقيقه وتقييمه على أساس مرتبتنا التي تتحرك صعوداً وتراجعاً بل بطريقة شاملة أكثر. إذا ما فكرنا بالعالم على أنه مجموعة من

الدول التي تتنافس في نظام عالمي ينتقل سريعاً باتجاه اقتصاديات المعرفة، فإن الدول القادرة على أفضل إنتاج للمعرفة وتعليم مواطنيها لاستغلال هذه المعرفة هي سوف تسيطر على النشاطات الأكثر ربحية. وعليه، يتم وضع المعايير والقواعد في ظل نظام السلطة القائمة وهو يعود بالمنفعة على بعض الدول على حساب أخرى. لذلك، يمكن لا بل يجب استخدام العلوم الاجتماعية ليس فقط لتعزيز النشاطات والمنتجات الاقتصادية بل أيضاً للبدء بإعادة التفكير بقواعد المشاركة في الاقتصاد العالمي والتأثير عالمياً عليها والتعامل مع تأثيراتها محلياً.

فالعلوم الاجتماعية ليست بمعزل عن هياكل السلطة العالمية ونحتاج إلى التفكير جدياً في الهياكل التي تطورت في ظلها تخصصات العلوم الاجتماعية ونضحت. ولاحظ أسعد (2011) أنه في حال الأنثروبولوجيا التي ظهرت كتخصص في سياق الاستعمار، "فهي تستمد جذورها من مقابلة غير متساوية بين الغرب والعالم الثالث وتعطي هذه المقابلة الغرب نفاذاً إلى معلومات ثقافية وتاريخية عن المجتمعات التي سيطر عليها تدريجياً وبالتالي هذا يولد نوعاً من الفهم العام ولكن أيضاً يعزز عدم المساواة في القدرات بين الأوروبيين والعالم غير الأوروبي" (ص. 91). تاريخياً، حتى العلوم الاجتماعية التي كانت لديها أفضل النوايا كانت لديها قدرات إمبريالية تسهل دراسة الدول التي كانت هذه السلطات تسيطر عليها وتستغلها آنذاك. وتتماه لهذه الأسباب الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالاستقلالية الاقتصادية والتقدم يتعين جعل إيجاد علوم اجتماعية ذات جودة عالية مستمدة من السكان الأصليين هدفاً وطنياً طارئاً وفورياً.

المراجع

- Abu-Nasrah, N. (2013). Brain Drain and the "Arab Spring". Retrieved from <http://www.kalimatmagazine.com/currentaffairs/13708266>
- Allman, P. (2001). *Critical Education against Global Capitalism*. Connecticut: Bergin and Garvey.
- Altbach, P., G. (2013). Advancing the National and Global Knowledge Economy: the Role of Research Universities in Developing Countries. *Studies in Higher Education*, 38(2), 316-330.
- Altorki, S. (2013). Taking Stock: Wither the Social Sciences in Gulf Universities. *Contemporary Arab Affairs*, 6(2), 237-250.
- Al-Wazir, Y. (2014, April 25). Brain Drain: Why a Quarter of Young Arabs Want to Leave their Counties. *Al Arabiya News*. Retrieved from <http://english.alarabiya.net/en/views/news/middle-east/2014/04/25/Brain-Drain-why-a-quarter-of-young-Arabs-want-to-leave-their-countries.html>
- Appadurai, A. (2000). Grassroots Globalization and the Research Imagination. *Public Culture*, 12(1), 1-19.
- Appadurai, A. (2006). The Right to Research. *Globalisation, Societies and Education*, 4(2), 167-177.
- Asad, T. (2011). Anthropology and the Colonial Encounter. In G. Huizer and B. Mannheim (Eds.), *World Anthropology: Politics of Anthropology: From Colonialism and Sexism Toward a View from Below* (pp. 85-94). Munich: Walter de Gruyter.
- Boden, R. & Epstein, D. (2006). Managing the Research Imagination? Globalization and Research in Higher Education. *Globalisation, Societies and Education*, 4(2), 223-236.
- Burawoy, M. (2011, August 5). Redefining the Public University: Developing an Analytical Framework. Retrieved from <http://publicsphere.ssrc.org/burawoy-redefining-the-public-university/>
- Chaaban, J. (2009). Youth in the Arab World. Retrieved from http://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/arab_youth/Documents/ifi_ay_memo02_chaaban.pdf
- Emirates Competitiveness Council. (2014). *Policy in Action: The Heart of Competitiveness: Higher Creating the UAE's Future*. Dubai
- Featherstone, M. (1995). *Undoing Culture: Globalization, Postmodernism and Identity*. London: Sage Publications Ltd.

- Federal National Council and Ministry of Higher Education and Scientific Research. (2014). Proceedings from the *First Annual National Forum for Research in the United Arab Emirates: Prospects and Foundations of Scientific Research in the UAE*. Dubai, UAE.
- Hanafi, S. (2011). University Systems in the Arab East: Publish Globally and Perish Locally vs Publish Locally and Perish Globally. *Current Sociology*, 59(3), 291-309.
- Handoussa, H. (2003, August). Research for Development in the South: The Case of the Middle East and North Africa (MENA) Region. Retrieved from <http://idl-bnc.idrc.ca/dspace/handle/10625/27370>
- Hassan, K. (2007). Estimation of the Arab Brain Drain and the Associated Socio-economic Push Factors. Retrieved from https://www.academia.edu/8279818/Estimation_of_the_Arab_Brain_Drain_and_the_Associated_Socio-economic_Push_Factors
- Jamal, M. (2006, September 2). Background Paper: Regional Social Science Research in the Arab World. Retrieved from http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/Final-Report3_Manal-3-.pdf
- Levin, J. S. (2001). *Globalizing the Community College: Strategies for Change in the Twenty-First Century*. New York: Palgrave Macmillan.
- Luke, C. (2001). *Globalization and Women in Academia: North/west-south/east*. New Jersey: Lawrence Associates Inc.
- McGlennon, D. (2006 November). Building Research Capacity in the Gulf Cooperation Council Countries: Strategy, Funding and Engagement. Paper presented at the *Second International Colloquium on Research and Higher Education Policy, UNESCO Headquarters, Paris*.
- Mills, S. (1997). *Discourse*. London: Routledge.
- Nasr, S. & Hajjar, L. (1997). A View from the Region: Middle East Studies in the Arab World: Interview with Salim Nasr. *Middle East Report*, (Oct.-Dec.), 16-18.
- Organization for Economic Co-operation and Development. (2005). *Measuring Globalisation: OECD Handbook on Economic Globalisation Indicators*. Paris.
- Prioritization of Research in the United Arab Emirates*. Unpublished manuscript, National Research Foundation, Dubai, UAE.

- Rached, E. & Craissati, D. (2000). *Research for Development in the Middle East and North Africa*. Ottawa: International Development Research Centre.
- Sawahel, W. (2004). Brain Drain threatens Future of Arab Science. Retrieved from <http://www.scidev.net/global/migration/news/brain-drain-threatens-future-of-arab-science.html>
- Shami, S. (1989). Socio-cultural Anthropology in Arab Universities. *Current Anthropology*, 30(5), 649-654.
- Spring, J. (2001). *Globalization and Education Rights: An Intercivilizational Analysis*. New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.
- Spring, J. (2008). Research on Globalization and Education. *Review of Educational Research*, 78(2), 330-363.
- Tawfiq, S. (n.d.). The Plight of Philosophy and the Humanities Crisis in Gulf Universities. Retrieved from http://aldhiah.com/arabic/show_articles.php?articles_id=387&link_articles=alfalsafh/mehnat_alfalsafa
- Thomas, C., & Wilkin, P. (1997). *Globalization and the South*. New York: Palgrave Macmillan.
- United Arab Emirates Vision 2021 (n.d.). Retrieved from <http://www.vision2021.ae/en>
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization & International Social Science Council. (2013). *World Social Science Report: Changing Global Environments*. Paris.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization & International Social Science Council. (2010). *World Social Science Report*. Paris.
- Wallerstein, I. (1979). *The Capitalist World Economy*. Cambridge: Cambridge University Press.